أبحاث في الدراسات الدفاعية

العدد الأول - سبتمبر 2025

أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies

السياسة الدفاعية

السياسة الدفاعية

أ.د. إبراهيم اسعيدي

عميد الدراسات العليا والبحث العلمي
واستاذ الدبلوماسية والدراسات الدفاعية
أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية.

أبحاث في الدّراسات الدفاعية

سلسلة ورقات بحثية تصدرها عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بأكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية. وتهدف الى تناول المفاهيم الخاصة بالدّراسات الدفاعية وتقديمها الى الباحثين والعسكريين وجميع المهتمين بإعتبارها حقلاً معرفياً يتميّز بخصوصية مناهجه والمواضيع التي يدرسها. وتجمع مساهمات فريف من الأكاديميين والموجهين العسكريين والطلاب المتخصّصين في الدّراسات الدفاعية. وتسعى كذلك الى تسهيل الوصول الى الأدبيات والنقاشات الفكرية لهذا التخصّص الأكاديمي الذي يعرف تحولات معرفية في علاقته بمجالات علمية متنوعة. تتميّز «أبحاث في الدّراسات الدفاعية» بأصالة مزدوجة باعتبارها عملا مكتوباً باللغة العربية في مجال علمي لا تزال الدراسات العربية لم تنصفه حق أهميته، من جهة، وبمنهجها التحليلي لتقديم التعريفات الخاصة بشؤون الدفاع والناقشات النظرية التي تُثيرها معظم المصطلحات المختارة، من جهة ثانية.

مدير النشر:

العميد الركن (د.) راجح محمد بن عقيل النابت

المسؤول العلمي:

أ.د. إبراهيم اسعيدي

رئيس التحرير:

أ.د. محمد الشرقاوي

التصميم والطباعة:

مطابع القوات المسلحة

الإخراج:

معاذ سعدابي سليمان

ردمد:

ISSN: 3080-7425

للتواصل والنشر:

notebooksinDS@jbj.edu.qa

هاتف:

974 - 40436834

الآراء الواردة في الأبحاث المنشورة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأكاديمية. جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية.

المحتويات

1 تعريف السياسة الدفاعية

2 محدّدات السياسة الدفاعية

3 الوثائق التي تستند عليها السياسة الدفاعية

4 الفرق بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية

5 مراحل إعداد السياسة الدفاعية

6 الفاعلون المتدخلون في إعداد السياسة الدفاعية

7 شكل ومواضيع وثيقة السياسة الدفاعية

8 السياسة الدفاعية والموازنة

9 الخلاصة

تعـــريف
السياسة
الدفاعية

تعريف السياسة الدفاعية

ينتمي مفهوم «السياسة الدفاعية» Defense Policy، من المنظور الإبستيمولوجي، إلى حقل الدراسات الدفاعية، الذي يُعد مجالًا معرفيًا يتقاطع مع عدد كبير من التخصصات العلمية الأخرى. ويُعنى هذا الحقل بشؤون الحرب، وتسوية النزاعات المسلحة، وقضايا الأمن بمفهومه التقليدي الذي يركّز على القوة العسكرية ويرتبط بالسياسة العليا High Politics.

وعلى غرار باقي التخصصات العلمية التي تتميز بدراسة مواضيع خاصة ضمن مجالات محددة، ولها مفاهيمها ومناهجها البحثية الخاصة. مثل الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والتاريخ، واللغويات، والرياضيات. تتميّز الدراسات الدفاعية بدراسة قضايا متخصصة، مثل الاستراتيجية والتكتيك العسكري، وأنظمة القيادة والسيطرة، والسياسة الدفاعية، والاستخبارات العسكرية، واقتصاديات الدفاع، والتاريخ العسكري، والعلاقات المدنية العسكرية، والدفاع السيبراني، والدبلوماسية الدفاعية، وقانون النزاعات المسلحة، وغيرها من الموضوعات المرتبطة بشؤون الدفاع.

ولأجل تأطير هذه القضايا، تعتمد الدراسات الدفاعية على منهج التحليل العسكري، وتوظف بشكل بيني Interdisciplinary طيفًا واسعًا من المناهج المستلهمة من علم السياسة، والاقتصاد، والسياسات العامة، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والقانون، وغيرها من الحقول المعرفية ذات الصلة.

تُعرَّف «السياسة الدفاعية» بأنها سياسة عمومية Public Policy تشير إلى ما تنوي الحكومة القيام به أو الامتناع عن القيام به فيما يتعلّق بالأنشطة والقرارات وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج ضمن قطاع الدفاع الوطني. وتتبع «السياسة الدفاعية» كافة الخطوات التنظيمية المتبعة في تطوير السياسات العامة، مركّزةً على تخطيط وإدارة قطاع الدفاع من خلال الربط بين الوسائل والغايات.

بهذا المعنى، تعبّر «السياسة الدفاعية» عن توجهات العمل الحكومي الهادفة إلى تحقيق المصالح العليا للدولة في المجال العسكري. وهي السياسة التي تحدد الموقف الاستراتيجي للدولة في مواجهة التهديدات العسكرية الحالية والمستقبلية، وتُستخدم للتعبير عن الإجراءات والتدابير التي تعتمدها الدولة لبناء وتطوير مقوّمات قوتها العسكرية.

يتمحور الهدف الأساسي للسياسة

الدفاعية حول قيمة مركزية هي الحفاظ على بقاء الدولة، وسيادتها، وسلامة أراضيها. وفي هذا السياق، تعنى السياسة الدفاعية بالأمن في مفهومه التقليدي، حيث تسعى الدول ليس فقط إلى امتلاك قدرٍ كافٍ من القوة العسكرية، بل إلى الحفاظ على ميزان القوى لصالحها.

فالقوة العسكرية توفّر للدولة الثقة والاطمئنان، وتحرّرها من الخوف ومن خشية خصومها؛ إذ أن الدولة التي تفتقر إلى دعم قوة عسكرية كافية لا يمكنها الصمود أمام التهديدات الخارجية.

تُعتبر القوات المسلحة الأداة الرئيسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة الدفاعية، باعتبارها مؤسسة نظامية تأسست خصيصًا لهذا الغرض. وهي مؤسسة عسكرية ينظّم عملها قانون الخدمة العسكرية، وتتكون من مجموعة من الأشخاص المؤهلين والمدرّبين على استراتيجيات وتكتيكات الحرب لضمان الفعالية الميدانية ضد أي تهديد عسكري خارجي في وقت الحرب، والاستعداد للحرب في أوقات السلم.

ويتألف الجيش، في تشكيله التقليدي، من القوات البرية والجوية والبحرية، وقد أضيفت إليه حديثًا قيادتا «السايبر» و«الفضاء» ضمن إطار العمليات متعدّدة الميادين. Multi-Domain Operations وتنحصر المهام التقليدية للجيش في حماية استقلال الدولة والحفاظ على سيادتها، إلى جانب قيامه بمهام غير تقليدية مثل الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث، أو دعم المؤسسات المدنية المعنية بتطبيق القانون في حالات الطوارئ والفوضى.

وعليه، توجد علاقة تلازمية بين السياسة الدفاعية والجيش؛ فلا يمكن تنفيذ السياسة الدفاعية إلا بوجود مؤسسة عسكرية منظمة، مدعومة بالموارد اللازمة لتأهيلها وتدريبها وتسليحها بما يتناسب مع التهديدات الراهنة والمستقبلية.

من الناحية السياسية، تعكس أي سياسة دفاعية بالضرورة طبيعة النظام السياسي القائم وطبيعة العلاقة بين المدنيين والعسكريين. فإذا كان النظام ديمقراطيًا، فإن مؤسسة الجيش تخضع للسلطة المدنية، وتقوم بترشيد وتنفيذ القرارات التي تتخذها الحكومة، ويتم الربط المؤسسي بين المجالين المدني والعسكري عبر وزارة الدفاع. ويُعتبر هذا الخضوع للسلطة المدنية معيارًا لاستقلالية الجيش واحترافيته.

أما إذا كان النظام غير ديمقراطي، فإن السياسة الدفاعية تعكس توجهات النخب الحاكمة المحتكرة للقرار السياسي، وتصبح الحياة السياسية عرضة لتدخلات المؤسسة العسكرية بشكل دائم، مما يضعف الحكم المدني ويشوّه مبدأ خضوع القوات المسلحة لرقابة المؤسسات السياسية الشرعية.

محدّدات السياسة الدفاعية

محدّدات السياسة الدفاعية

تخضع السياسة الدفاعية لعددٍ من المحددات التي تؤثر في صياغة أهدافها، وتتحكم في الظروف الموضوعية التي تحدد نتائجها، وأحيانًا تشكل قيودًا على الفرص المتاحة.

ويمكن إجمال هذه المحددات في خمسة عناصر، كما هو مبيّن في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): محدّدات السياسة الدفاعية

الأساس الجغرافي للدولة

يُعتبر المجال الجغرافي أحد العناصر الأساسية في تكوين الدولة، ومن أبرز العوامل المؤثرة في السياسة الدفاعية، لا سيّما فيما يتعلق بالعمق الإستراتيجي، والأمن الحدودي، وضمان سيادة الدولة.

يتحكّم معيار امتلاك الدولة للعمق الإستراتيجي أو عدمه — أو ما يمكن أن نُطلق عليه أيضًا «الحجم» The Size — بشكل كبير في صياغة السياسة الدفاعية، وذلك تبعًا للموقع والمساحة الجغرافية، سواء تعلق الأمر بالدول الحبيسة Landlocked States التي تواجه صعوبات في إدارة مجالها الجوي، وتفتقر إلى قوات بحرية ضمن هيكل قواتها المسلحة، كما أن عدم وصولها إلى البحر يُنزل من مكانتها في العلاقات الدولية ويفرض عليها تبني استراتيجيات مرضية تجاه جيرانها المباشرين والساحليين لضمان وصول سلس إلى موانئهم.

وتُعد الدول الحبيسة دولًا ضعيفة عسكريًا وتفتقر إلى القوة التفاوضية تجاه جيرانها، إذ تعتمد بشكل كبير على بنياتهم التحتية وعلاقاتهم السياسية، ويرتبط وجودها بدرجة استقرارهم وأوضاعهم الأمنية. وعليه، تقوم سياستها الدفاعية على مبدأ الحياد أو التحالف مع القوى الكبرى المجاورة لضمان بقائها وأمنها.

أما بالنسبة للدول الصغيرة Small States، فإن صِغَر مساحتها الجغرافية يُعدّ عائقًا لا أمام حركتها فقط، بل أمام بقائها ذاته. ويتفق الباحثون في حقل العلاقات الدولية على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية لتعريف الدولة الصغيرة، وهي: حجم المساحة الجغرافية، وعدد السكان، والنمو الاقتصادي، والقدرات العسكرية. وتنعكس هذه المعايير كلها بشكل مباشر على طريقة وضع السياسة الدفاعية.

فعلى سبيل المثال، تُعد مساحة الدولة من أهم عناصر الجغرافيا العسكرية، إذ تؤثر بشكل مباشر على فن إدارة العمليات في ميدان المعركة؛ فالدولة الواسعة تمتلك عمقًا استراتيجيًا أكبر من الدولة الصغيرة، ما يتيح لها مرونة أكبر في رسم توجهات استراتيجيتها العسكرية.

للسياسة الدفاعية علاقة مباشرة بالحدود القانونية للدولة، باعتبار أن هدفها الرئيسي هو تعزيز السيادة الوطنية ووحدة الأراضي. ويرتبط التهديد الخارجي، في ضمير الدولة، بالاعتداء على حدودها البرية والجوية والبحرية، وبالاحتراز من أي جار أو قوى إقليمية أو دولية غير مرغوب فيها.

فالحدود ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السيادة، التي تُعد مصلحة عليا ضمن منظومة الأمن القومي. ويُنظر إلى الحدود، باعتبارها نقاط اتصال مع العالم الخارجي، باعتبارها المكان الطبيعي لتمركز القوات المسلحة، خاصة في المناطق التي تُعتبر مصدرًا محتملاً لتهديد عسكري أجنبي.

النمو الديمغرافي

تأخذ السياسة الدفاعية بعين الاعتبار عدد السكان، نظرًا لعلاقته بحجم الجيش وسياسات التجنيد. بمعنى آخر، يعكس حجم الجيش حجم القوى البشرية في الدولة، ويؤثر في نسبة العسكريين لكل ألف نسمة، سواء من الخدمة أو الاحتياط. والقاعدة هنا هي أنه كلما كان عدد السكان كبيرًا، زاد حجم القوات المسلحة بمختلف وحداتها، وزاد عدد الأفراد العسكريين في القوات الاحتياطية.

فالدول الصغيرة التي تمتلك عددًا قليلاً من السكان، تفتقر إلى القوى البشرية اللازمة لقواتها المسلحة، وتواجه مشكلة التنافس مع الدول التي تمتلك جيوشًا كبيرة العدد.

ضمن هذا السياق، تضع السياسة الدفاعية النمو الديمغرافي في صلب اهتماماتها، لبناء تصورات طويلة الأمد بشأن عمليات التجنيد، والاحتفاظ بالجنود، وتطوير البرامج لجذب الشباب المؤهلين للالتحاق بالقوات المسلحة. ومن بين هذه البرامج، تأتي خدمة التجنيد العسكرية وضمان حصول الجنود على ما يحتاجونه من تدريب وتأهيل وتسليح.

ولهذا، يسير بناء القوة العسكرية بشكل متناسب مع الحجم السكاني، ويُأخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد مواصفات القوات المسلحة، وفي طريقة اقتناء الأسلحة المناسبة لجيش صغير أو متوسط أو كبير الحجم.

البيئة الإقليمية والدولية

تستحضر السياسة الدفاعية في صياغة أهدافها تأثير البيئة الأمنية أو السياق الجيو-استراتيجي على تحولات النظام الإقليمي والدولي وتغيرات موازين القوى ومصادرها. وتشمل البيانات الأولية التي يتم جمعها تقييم نطاق التهديدات التي قد تواجهها الدولة، ليس في الحاضر فحسب، بل وأيضًا في المستقبل، من خلال تحليل علاقات القوة بين الجهات الفاعلة المتعددة وحالات الأزمات.

بعبارة أخرى، يُفترض تحديد المعتدين المحتملين وقياس نواياهم ومستويات تسليحهم واتجاهاته، بالإضافة إلى قراءة مصادر التهديد الآنية والمستقبلية. ويتعين أن يكون تقييم قدرات القوى المعادية تقييماً مجرّداً وواقعيّاً دون مبالغة أو تقليل.

تكمن الغاية من استحضار السياق الجيو-استراتيجي في تصحيح أي اختلال في التوازن الاستراتيجي، والوقوف على

تصنيف القوة العسكرية على المستوى الإقليمي والدولي.

ترتبط السياسة الدفاعية ارتباطًا وثيقًا بالتهديدات الموجودة في البيئة الأمنية، سواء الإقليمية أو الدولية. فالدفاع الوطني، باعتباره فرعًا من فروع الأمن في مفهومه الشامل، لا يمكن تصوّره إلاّ من خلال مصادر التهديد. على سبيل المثال، تحدد برامج التسلّح وفقًا للقدرات الدفاعية للقوى المعادية؛ حيث تحرص الدول على ألا تكون في وضع متأخر، وتسعى للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الذي يضمن لها مواجهة التهديدات الخارجية. ومن هنا، تكون وظيفة السياسة الدفاعية تحديد التهديدات العسكرية الفعلية والمحتملة، وتقييم القدرات التي تمتلكها الدولة لمواجهة تلك التهديدات، سواء من خلال قدرات الردع أو القوة النارية التي تتمتع بها قواتها المسلحة، أو ما توفره لها آليات الدفاع المشترك إذا كانت جزءًا من أحلاف عسكرية.

من المنظور الاستراتيجي، يُعبّر التهديد عن بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية إلى مرحلة يتعذّر معها وجود حلّ سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدراتها عن موازنة الضغوط الخارجية، مما يدفع الأطراف المتصارعة إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية، معرّضين الأمن القومي للدول الأخرى للخطر. في ذات الاتجاه، ترى مدرسة كوبنهاغن في العلاقات الدولية أن الأمن لا يتحقّق إلا بالتحرّر من التهديدات وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل ضد القوى المعادية. قد تأتي هذه التهديدات من الداخل أو الخارج، كما يمكن أن تكون عسكرية أو غير عسكرية.

فالتهديد، بهذا المعنى، هو ذلك النشاط الذي يستهدف إلحاق الضرر وزعزعة الأمن والاستقرار أو حمل الدول والأفراد على تغيير سلوكهم بما ينطوي عليه من خطورة. لكن نجاحه يرتبط بمصداقية ما يستند عليه من مبررات ومن القدرة على استعمال القوة العسكرية. ولهذا، فإن التهديد ذي الطبيعة العسكرية، يقتضي جاهزية الجيش للدفاع أو للقتال Combat Readiness، سواء في وقت السلم أو الحرب، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى قرب هذا التهديد أو بعده عن الحدود البرية والبحرية والجوية، ومدى استمراريته وخطورته، بهدف تحديد الاستراتيجيات المناسبة التي يجب اتخاذها.

بناءً عليه، تعتمد السياسة الدفاعية في صياغتها على أربع ركائز رئيسية:

1. إدراك التهديدات الخارجية.
2. رسم الاستراتيجية العسكرية.
3. توفير القدرة على المواجهة.
4. إعداد السيناريوهات المحتملة ضد أي عدوان.

القدرات الاقتصادية

تتأثر السياسة الدفاعية بشكل كبير بقوة الدولة الاقتصادية، حيث توجد علاقة تلازمية وتفاعلية بين الاقتصاد والإنفاق العسكري. ولا يمكن فهم هذه السياسة دون الرجوع إلى علم الاقتصاد، وخاصة نظرية الإنفاق العام. فإذا كانت الدولة تحقق نموًا اقتصاديًا قويًا، فإن ذلك يساعد على تخصيص الموارد المالية اللازمة لخدمة أولوياتها في الدفاع الوطني وشراء أو تصنيع ما يحتاجه الجيش من معدات وتجهيزات. والعكس صحيح، حيث يؤثر ضعف الاقتصاد سلبًا على القوة العسكرية للدولة. لذلك، يعتبر الإعداد الاقتصادي قاعدة أساسية سواء في وقت السلم أو الحرب.

تكتسب النفقات العسكرية مكانة مهمة في اقتصاد العديد من الدول المتقدمة والنامية، سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من النفقات الحكومية أو الناتج القومي. في هذا السياق، تعتبر النظرية الاقتصادية التقليدية أن النفقات العسكرية Military Expenditures هي مجرد اقتطاع يخفض من الاستثمار أو الاستهلاك المدني، مما يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، خصوصًا أثناء الحرب عندما يتضاعف الاستهلاك العسكري وتتحول النفقات إلى عبء اقتصادي، وأحيانًا إلى أداة تدمير للاقتصاد الوطني.

لكن على عكس هذه التصورات التقليدية، يمكن أن تؤثر النفقات العسكرية بشكل إيجابي على الكفاءة الاقتصادية من خلال إسهامها في التحديث والتعليم والتدريب وتوسيع المهارات والوفرة الإنتاجية، بالإضافة إلى تشغيل الموارد وزيادة الطلب. هذه النفقات تساهم في دفع النشاط الاقتصادي من خلال التفاعل بين البعد المدني والبعد العسكري للقطاع الصناعي. وقد يختلف تأثير الإنفاق العسكري في الدول النامية عن تأثيره في الدول الصناعية، حيث يحتاج كل نوع من الاقتصاد إلى معالجة مختلفة.

القاعدة الصناعية والتكنولوجية

القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية تعد من المحددات الحاسمة في السياسة الدفاعية، حيث تتحكم في قدرة الدولة على تطوير وصناعة الأسلحة والمعدات العسكرية. إن امتلاك قاعدة صناعية دفاعية متقدمة يعزز من الاستقلال الاستراتيجي للدولة، ويقلل من اعتمادها على الدول الأخرى في مجال التسلح.

تتضمن القاعدة الصناعية الدفاعية كافة الأنشطة المتعلقة بتصميم وإنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، من الذخائر إلى الطائرات الحربية والسفن البحرية. من خلال استثمار الدول في البنية التحتية الصناعية الخاصة بالقطاع الدفاعي، يمكنها تعزيز قدرتها على تطوير تقنيات حديثة ومتقدمة في مجال الأسلحة، مما يمنحها قدرة أكبر على التكيف مع متطلبات الحروب الحديثة والنزاعات المسلحة.

بعض الدول الصناعية الكبرى تستثمر بشكل مكثف في صناعة الأسلحة والأنظمة العسكرية، حيث يتم تطوير شبكات كاملة من الشركات العسكرية المتخصصة في إنتاج وتصميم الأسلحة، مما يعزز التفوق الاستراتيجي لهذه الدول. وبالإضافة إلى ذلك، تعد التكنولوجيا المتقدمة في مجال الأسلحة من العوامل

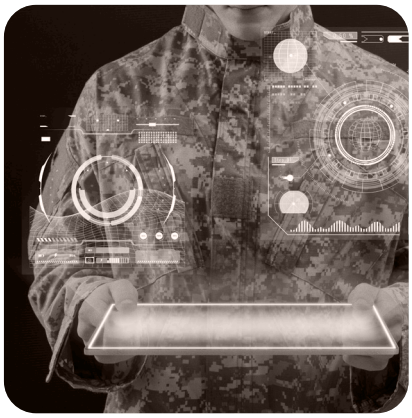

الأساسية التي تحدد قدرة الدولة على تحقيق التفوق في المواجهات العسكرية.

إستراتيجيات الدول في هذا المجال تشمل تطوير القدرة الإنتاجية، وتحسين أداء ومرونة الشركات العسكرية، وتعزيز الابتكار في المجال الدفاعي، مع ضمان توفير مهارات صناعية متطورة. كما تركز الدول الصناعية على حماية هذه القاعدة الدفاعية من خلال إنشاء محميات صناعية لتأمين الاستقلالية في تصنيع المعدات العسكرية.

إجمالًا، فإن القاعدة الصناعية والتكنولوجية الدفاعية تعد من العناصر المحورية في تعزيز الأمن الوطني، حيث تساهم بشكل مباشر في قدرة الدولة على مواجهة التهديدات العسكرية بشكل فعال، وتقديم ردود فعل سريعة وفعالة في حال وقوع أي تهديدات.

الوثائق التي تستند عليها السياسة الدفاعية

صياغة وتنفيذ ومراجعة السياسة الدفاعية تعتمد على ثلاث وثائق أساسية، وهي: الوثيقة الدستورية، وثيقة الأمن القومي، ووثيقة العقيدة العسكرية، كما هو موضح في الجدول رقم (2). تمثل هذه الوثائق الثلاث أساس صناعة القرار الاستراتيجي في الدولة، وتضمن التعامل مع التهديدات الداخلية والخارجية بشكل شامل.

الجدول رقم (1): الوثائق الرسمية التي تستند عليها السياسة الدفاعية

وثيقة الدستور	وثيقة استراتيجية الأمن القومي	وثيقة العقيدة العسكرية
✓ يقوم بإعداد الدستور لجنة تأسيسية ويوافق عليه الشعب عن طريق الاستفتاء.	✓ يقوم بإعدادها مجلس الأمن القومي أولجنة عليا خاصة.	✓ تقوم بإعدادها هيئة أركان القوات المسلحة.
تستخدم هذه الوثائق كمرجع وأساس إرشادي في صياغة السياسة الدفاعية. وتقع مسؤولية صياغة هذه السياسة على وزارة الدفاع ضمن أولويات وتوجهات الحكومة.		

الوثيقة الدستورية

العلاقة بين القانون الدستوري والسياسة الدفاعية علاقة كبيرة، إذ توجد أوجه صلة عديدة على الرغم من الاستقلال الواضح بينهما، خاصة وأن النصوص المتعلقة بالقوات المسلحة تتأثر بنظام الحكم السياسي في الدولة، الذي يحدّد طبيعته القانونُ الدستوري. كما أن الدستور يُبيّن بشكل ظاهر أو باطن علاقة واختصاصات السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في مجال الدفاع الوطني. ويُقرّر الدستور واجبات وحقوق الأفراد مثل واجب الدفاع عن الوطن، وحق الانتخاب وحق التقاضي في إطار التمييز بين المحاكم العادية والمحاكم العسكرية. ولابد من الإشارة الى أن روح القانون الدستوري هي حماية الدولة ومؤسساتها، او بالأحرى حماية النظام السياسي من الاعتداء عليه. وقد استقر الفقه على سمو وسيادة القانون الدستوري على بقية القوانين الأخرى، التي في حالة تعارضها معه فإن الأولوية تكون للقاعدة الدستورية. ويُعتبر الدستور قمة النظام القانوني، والدولة بدون دستور وكأنها دولة غير قانونية سواء كان الدستور مدوّن/ مكتوب أو غير مدوّن/عرفي. ولهذا فان الجيش كمؤسسة من مؤسسات الدولة، وهي مؤسسة غير مدنية وغير سياسية، ملزمة باحترام الدستور وعدم مخالفته.

يمثّل قطاع الدفاع مجالًا حيوياً وسيادياً تسيطر عليه الدولة للحفاظ على بقائها

وسيادتها ووحدة أراضيها. ولذلك تتطلب السياسة الدفاعية إخضاع القوات المسلّحة لمجموعة من القوانين والقواعد وفي مقدمتها الدستور، الذي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينُص على مكانة الجيش ودوره في الحفاظ على سيادتها. ويعكس الدستور البعد القانوني للعلاقات المدنية-العسكرية لأنه يحدد منظومة التفاعلات المؤسسية بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية في النظام السياسي، التي تنطوي على تنظيم واضح لأدوار ومجالات عمل وسلطات هذه المؤسسات استنادًا إلى قواعد دستورية من جهة، وتنظيم علاقة الجيش بالمجتمع من جهة أخرى. ويعتبر الدستور الضمانة الرئيسية لتحقيق حوكمة قطاع الأمن والدفاع وإبقائه تحت طائلة القانون.

يمثل الدستور وثيقة رسمية يُستند عليها لفهم علاقة الجيش بالمؤسسات المدنية والمجتمع. ولقد تناولت الدراسات الدفاعية موضوع الدستور في إطار علاقة السياسة الدفاعية بالقانون من جهة، وأهمية إخضاع القوات المسلحة للسلطة المدنية باعتبارها مؤسسة تمارس العنف المشروع بتعبير ماكس فيبر من جهة أخرى. ومن الناحية المنهجية، تتطلب دراسة السياسة الدفاعية تفصيل وتحليل فصول الدستور. وهذا ما يطلق عليه بالإطار الدستوري للسياسة الدفاعية، إذ يتم الوقوف على ظاهر وباطن النصوص التي تتناول تفاعل مؤسسة الجيش مع المؤسسات المدنية في الدولة.

وثيقة استراتيجية الأمن القومي

تُعد استراتيجية الأمن القومي الوثيقة المرجعية العليا التي تُوجّه السياسات العامة للدولة في مجال الأمن، وتتجاوز في نطاقها ومضمونها السياسة الدفاعية التي تُمثل أحد أبعادها. فهي تُعنى بوضع تصور شامل ومتكامل لحماية المصالح الوطنية العليا، من خلال تحليل دقيق للبيئة الأمنية الداخلية والخارجية، واستشراف التهديدات والتحديات المستقبلية بمختلف أشكالها ومستوياتها.

وتقوم استراتيجية الأمن القومي على بناء قدرة الدولة على امتلاك عناصر القوة الشاملة، سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية، بما يُعزز استقلالية القرار الوطني، ويحفظ السيادة، ويُمكّن الدولة من حماية أمنها القومي بمعناه الواسع. وتشمل هذه العناصر البُنى الاقتصادية والسياسية، والقدرات الدبلوماسية والتكنولوجية، إضافة إلى الرأسمال البشري والمجتمعي، بوصفها ركائز أساسية في منظومة الردع الوطني والتأثير الاستراتيجي.

في هذا السياق، تُجسّد السياسة الدفاعية الجانب العسكري من استراتيجية الأمن القومي، وتُشكّل أداة تنفيذية ضمن إطار أشمل وأوسع. فهي تُعنى بتطوير قدرات القوات المسلحة،

وتعزيز الجاهزية العسكرية، والتخطيط لمواجهة التهديدات العسكرية التقليدية وغير التقليدية. غير أن الأمن القومي لا يُختزل في البُعد العسكري فحسب، بل يمتد ليشمل الأمن الاقتصادي والغذائي والطاقي والسيبراني، وكذا أمن الموارد والهوية الوطنية، في انسجام مع القيم الدستورية والثوابت المجتمعية.

وتتميّز استراتيجية الأمن القومي بطابعها التوجيهي، حيث تُحدّد الرؤى الكبرى والتوجهات الاستراتيجية التي يتعيّن على مؤسسات الدولة والفاعلين الأمنيين الالتزام بها. وهي بذلك تُعد أداة تنسيق عليا بين مختلف السياسات القطاعية، وتسهم في ترسيخ وحدة الرؤية وتعزيز الانسجام بين مؤسسات الدولة، في سبيل بناء منظومة أمنية متكاملة وقادرة على الصمود في وجه الأزمات والتحولات.

ورغم تنامي أهمية الأبعاد غير العسكرية في السياق الاستراتيجي المعاصر، يظلّ البُعد العسكري مكوّنًا جوهريًا في معادلة الأمن القومي، لما يمثّله من ضمانة أساسية لحماية السيادة الوطنية ومنع محاولات الإخضاع أو الإلغاء. ومن هذا المنطلق، يُعدّ الاعتماد على الذات في بناء القدرات الدفاعية خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، يُستكمل من خلال الانخراط الواعي في تحالفات دفاعية قائمة على مبدأ المصالح المشتركة والدفاع الجماعي

وثيقة العقيدة العسكرية

تُشكّل العقيدة العسكرية الأساس الفكري والمنهجي الذي تنبثق منه جميع الجوانب التنظيمية والعملياتية للقوات المسلحة. فهي الإطار المفاهيمي الناظم لاستخدام القوة المسلحة، والموجّه الأعلى لكيفية بناء القدرات، وتنظيم القوات، وتدريبها، وتوظيفها في مواجهة التحديات الأمنية الراهنة والمستقبلية.

تمثّل العقيدة العسكرية منظومة من المبادئ والتصورات الأساسية التي تُوجّه سلوك القوات المسلحة في السلم والحرب، وهي تُعتمد كمرجعية ملزمة تُترجم التوجّهات السياسية العليا إلى رؤى واستراتيجيات عمل عسكرية قابلة للتنفيذ. وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الدفاعية لا يمكن أن تُبنى خارج نطاق العقيدة، بل تستند إليها باعتبارها البوصلة الفكرية التي تُوحّد الرؤية العسكرية للدولة، وتُحدد معايير العمل في مختلف المستويات القيادية.

وتُعرّف العقيدة العسكرية بأنها: "إطار شامل من المبادئ الثابتة المستندة إلى التجربة والخبرة، تُرشد القوات المسلحة في استخدام القوة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وتوفر أرضية موحّدة للتخطيط والقيادة والتنفيذ". وتتميّز بطابعها الإلزامي الذي يفرض على القوات المسلحة تطبيقها وتحديثها باستمرار لمواكبة التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية.

إن العقيدة التي تتبنّاها الدولة تنعكس بوضوح في تشكيل بنيتها الدفاعية؛ فالدول التي تتبنّى عقيدة دفاعية تركّز على ردع العدوان وحماية السيادة، لا على التهديد باستخدام القوة أو السعي وراء الهيمنة. وفي هذا السياق، تُبنى قدرات القوات المسلحة وتُوجّه تمارينها وهيكلتها التدريبية والتنظيمية بما ينسجم مع هذه العقيدة، ويُترجم الأهداف السياسية إلى أهداف عسكرية متسقة على المستويات الاستراتيجية والعملياتية والتكتيكية.

ولا يقتصر دور العقيدة على توجيه العمليات العسكرية، بل يمتد ليشمل بناء الوعي الجماعي داخل المؤسسة العسكرية، وترسيخ ثقافة احترافية موحّدة تُعزّز منسوب الانضباط والاتساق في التفكير والقرار والسلوك. وتُعدّ هيئة الأركان المستفيد الأكبر من وضوح العقيدة، إذ تمكّنها من تنسيق الجهود العملياتية وتوفير إطار مرجعي لاتخاذ القرارات الكبرى في أوقات الأزمات والطوارئ.

ومن الناحية التربوية والتعليمية، للعقيدة العسكرية بُعدٌ تأسيسي، إذ تتضمن عنصرًا تربويًا ذا طابع دوغمائي نسبي، قائم على استخلاص الدروس من التجارب التاريخية، دون أن يُنكر أهمية التجديد والتكيّف مع البيئة الاستراتيجية المتغيرة. ولهذا، تُعدّ العقيدة رافعة أساسية لبناء التفكير العسكري الاستراتيجي، وضمان استمرارية الفعالية القتالية والانضباط المفاهيمي داخل القوات المسلحة.

وفي هذا السياق، تُعتبر دورة القيادة والأركان المشتركة المحطة التدريبية الأرقى التي يُتناول فيها مضمون العقيدة العسكرية بعمق، نظرًا لما لها من أهمية مركزية في أداء ضباط الركن لمهامهم القيادية والتخطيطية. وتُشكّل دراسة العقيدة في هذه المرحلة شرطًا ضروريًا لتأهيل القادة على تطوير قدراتهم في التخطيط العملياتي، وصنع القرار الاستراتيجي، وتنسيق الموارد في بيئات النزاع المعقّدة.

كما يُخصّص بعض الجيوش المتقدّمة وحدات أو مراكز متخصصة تُعنى بالعقيدة والمفاهيم العسكرية، ويُناط بها تطوير الفكر العسكري الوطني، وصياغة أدبيات التدريب والتخطيط والقيادة. ويُطلق على الضباط المنخرطين في هذا المجال اسم ضباط العقيدة، وهم يُعدّون بمثابة مرجعية فكرية في بناء المعرفة العسكرية، ومواكبة تطورات بيئة الصراع، وتوجيه التفكير المؤسسي نحو الابتكار والفعالية.

في المحصلة، تُمثّل العقيدة العسكرية الركيزة الفكرية والتنظيمية التي تضمن وحدة الاتجاه وفعالية الأداء في المنظومة الدفاعية، وهي بذلك ليست مجرد وثيقة تنظيرية، بل مشروع استراتيجي مستمر يُجسّد فلسفة الدولة في بناء قوتها العسكرية وصيانة أمنها القومي.

الفرق بين السياسة الدفاعية والإستراتيجية العسكرية

في إطار منظومة الأمن القومي الشاملة، يُعدّ التمييز بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية أمرًا جوهريًا لفهم ديناميات اتخاذ القرار في الشأن الدفاعي. فكلا المفهومين ينتمي إلى حقل متداخل من الفعل السياسي والعسكري، غير أن لكل منهما طبيعته ووظيفته ومجال تأثيره.

السياسة الدفاعية – الطابع السياسي والتوجيهي

السياسة الدفاعية هي تعبير مؤسسي عن الرؤية العليا للدولة تجاه بيئة التهديدات وأولويات الدفاع، ضمن الإطار العام للسياسة الحكومية. تتولى وزارة الدفاع إعدادها، بقيادة الوزير بصفته مسؤولًا سياديًا ضمن مجلس الوزراء، بما يعكس التوجه السياسي للدولة وتحالفاتها ومصالحها العليا.

وتتميز السياسة الدفاعية بالخصائص الآتية:

- **طابعها السياسي**: إذ تُعنى بترجمة إرادة القيادة السياسية إلى مبادئ توجيهية للقوات المسلحة، متضمنة تحديد طبيعة التهديدات، الغايات الاستراتيجية، وأولويات الإنفاق الدفاعي.
- **شموليتها الأفقية**: فهي تُدمج بين أدوات القوة الوطنية (العسكرية، الاقتصادية، الدبلوماسية، التكنولوجية) ضمن تصور تكاملي لحفظ الأمن القومي.
- **علنيّتها النسبية**: على خلاف الخطط العملياتية، فإن السياسة الدفاعية تُنشر غالبًا للعموم، باعتبارها جزءًا من السياسة العامة، وتُستخدم لتعزيز الردع عبر الشفافية وبناء الثقة الإقليمية والدولية.

الاستراتيجية العسكرية – الطابع التنفيذي والعملياتي

في المقابل، تأتي الاستراتيجية العسكرية بوصفها الوثيقة التنفيذية التي تضطلع القوات المسلحة، وعلى رأسها هيئة الأركان العامة، بصياغتها وتنفيذها. وهي تُترجم أهداف السياسة الدفاعية إلى خطط عسكرية قابلة للتنفيذ، بما يضمن توافق الأفعال العسكرية مع التوجهات السياسية للدولة.

وتتمثل خصائصها الأساسية في:

- **طابعها العملي المحض**: فهي تحدّد الكيفية التي تُستخدم بها القوة المسلحة، وشروط هذا الاستخدام، وتوقيته، ونطاقه، مع ما يترتب عليه من توزيع للقوات والقدرات.
- **ارتكازها على بناء القدرات القتالية**: من خلال ثلاث ركائز مترابطة تُشكّل جوهر الجاهزية العسكرية:

- التعليم العسكري الاحترافي: ويشمل تأهيل ضباط قادرين على التفكير العملياتي والتخطيط الاستراتيجي، عبر منظومة تعليم عسكري متكاملة، وطنية ودولية.
- التدريب الميداني والمحاكاة: عبر بيئات واقعية وافتراضية تضمن للجيش استعدادًا دائمًا لمجابهة التهديدات المتطورة.
- التسليح والتحديث: وفق رؤية شاملة للقدرات المطلوبة ضمن مسارح العمليات المستقبلية المحتملة، بما يُراعي التكامل بين الكفاءة والتكنولوجيا.

- **سرّيتها بطبيعتها**: نظراً لما تحتويه من معلومات حساسة حول سيناريوهات الحرب، تموضع القوات، ونقاط القوة والضعف، فإن تفاصيل الاستراتيجية العسكرية لا تُنشر، حفاظاً على متطلبات الأمن العملياتي.

ويُمكن تصنيف الدول حسب علنية السياسة الدفاعية الى ثلاث فئات كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تصنيف الدول حسب علنية السياسة الدفاعية

الفئة الأولى	الدول التي تمتلك سياسة دفاعية مكتوبة وتُعلن عنها	تستند هذه الفئة من الدول الى «الورقة البيضاء White Paper» للتعبير عن سياستها الدفاعية وتكون منشورة ومتاحة لدى العموم. وتنتمي الى هذه الفئة دول الحلف **الأطلسي الذي** يشترط على الدول الأعضاء تبني قيم حوكمة قطاع الأمن فيما يتعلّق بالوصول الى المعلومات.	تساهم علنية وثيقة السياسة الدفاعية في فهم وتحليل تصور الدولة لدفاعها الوطني وطريقة تعاملها مع التهديدات الأمنية. ووجود هذه السياسة يرفع من فاعلية قطاع الأمن ومستوى التنسيق بين مختلف الفاعلين ومستوى الثقة داخلياً وخارجياً.
الفئة الثانية	الدول التي تمتلك سياسة دفاعية مكتوبة ولا تُعلن عنها	لا تقوم هذه الفئة من الدول بالإعلان عن سياستها الدفاعية الخاصة لأسباب يمكن تفسيرها بمحدودية تطوّرها الديمقراطي.	
الفئة الثالثة	الدول التي تمتلك وثيقة مكتوبة بخصوص سياستها الدفاعية	تعاني هذه الفئة من الدول من مشكل ترسيخ مؤسساتها السياسية وتفتقر الى هذه التقاليد في تدبير قطاع الدفاع.	

الترابط البنيوي بين المفهومين

رغم هذا التمايز، إلا أن السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية متكاملتان وظيفياً:

- فالسياسة الدفاعية تُحدّد الإطار السياسي والغايات الكبرى.
- بينما تتولّى الاستراتيجية العسكرية ترجمة تلك الغايات إلى أفعال عسكرية مدروسة، ضمن المستويات الثلاثة للعمل العسكري:
  - **الاستراتيجي**: ما يتعلق بتوظيف كافة أدوات القوة لتحقيق غايات الأمن القومي.
  - **العملياتي**: تصميم الحملات وتحقيق الأهداف الكبرى ضمن مسارح محددة.
  - **التكتيكي**: تنفيذ العمليات الميدانية المباشرة.

وتكمن القيمة الكبرى لهذا التكامل في أنه يُمكّن الدولة من بناء قوة عسكرية ليست فقط مقتدرة تقنياً، بل منضبطة سياسياً، بحيث تظل أفعالها العسكرية خاضعة لسلطة سياسية عليا، تُراعي المشروعية، وتُوازن بين الردع والحوار، وبين القوة والشرعية.

التحدي الاستراتيجي الأكبر

في قلب العلاقة بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية، يكمن تحدٍّ استراتيجي بالغ الحساسية، يتمثّل في مدى قدرة الدولة على تحويل التوجهات السياسية العليا إلى أفعال عسكرية مدروسة، مشروعة، وقابلة للتحقق. فليست كل سياسة دفاعية، مهما بلغت مثاليتها، قابلة للترجمة إلى استراتيجية عسكرية ناجحة، ما لم تستند إلى فهم واقعي للقدرات، وتقدير دقيق للبيئة الأمنية، وتكامل مؤسسي فعّال بين المستويين السياسي والعسكري.

يتجلّى هذا التحدي في ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. الملاءمة الاستراتيجية: أي ضرورة التحقق من أن الأهداف السياسية المُعلنة في وثيقة السياسة الدفاعية قابلة للتحقيق عبر الوسائل العسكرية المتاحة أو الممكن تطويرها، دون الدخول في مغامرات تفوق القدرة أو تفتقر إلى الجدوى.
2. الاتساق العملياتي: ويعني أن تكون الإجراءات العسكرية المخططة ضمن الاستراتيجية متوافقة من حيث الحجم والوسائل والتوقيت مع تلك الأهداف، وأن تتموضع ضمن مفهوم شامل لا يُغفل السياق الإقليمي والدولي، ولا يتجاهل أثر الأدوات غير العسكرية (الدبلوماسية، الاقتصادية، المعلوماتية...).
3. الشرعية والاحترافية: إذ لا يكفي أن تكون الاستراتيجية فعّالة من الناحية العسكرية، بل يجب أن تندرج ضمن

إطار قانوني ومؤسسي يضمن الخضوع للسلطة المدنية واحترام المعايير الأخلاقية وقوانين الحرب، بما يعزز ثقة المجتمع المحلي والدولي بالقوة المسلحة كأداة خاضعة لقرار سيادي رشيد.

في هذا السياق، لا يُنظر إلى القادة العسكريين بوصفهم منفّذين فقط، بل كمشاركين في صياغة الفكر الاستراتيجي، قادرين على تقديم التقييم الموضوعي للخيارات المتاحة، وتقدير التكاليف والنتائج المحتملة، ووضع سيناريوهات قابلة للتنفيذ ترتبط بمنطق «الغاية – الوسيلة – البيئة».

وهنا تتبلور القيمة الحقيقية لما يُعرف بـ«القيادة الاستراتيجية» Strategic Lead-ership، حيث يكون القائد العسكري شريكًا كاملًا في إنتاج القرار الدفاعي، يمتلك القدرة على التفكير متعدد المستويات، والتكيّف مع المواقف المتغيرة، وتحديد متى وكيف تُستخدم القوة، ومتى يُحتكم إلى أدوات الردع والتفاوض.

ومن ثم، فإن التحدي الأكبر لا يكمن فقط في صياغة وثائق سياسية أو عسكرية محكمة، بل في بناء عقل استراتيجي مؤسساتي قادر على التفاعل، وإعادة التقييم، والتكيّف، في مواجهة عالم بالغ التعقيد واللايقين.

مراحل إعداد السياسة الدفاعية

إعداد السياسة الدفاعية هو عملية معقدة ترتبط بشكل وثيق بالبيئة السياسية، الاجتماعية، والثقافية في كل دولة. على الرغم من أنَّ هناك تنوعًا في نماذج إعداد السياسة الدفاعية بين الدول، إلا أن هذه العمليات تشترك في بعض الخطوات الأساسية التي ترتكز على تحليل البيئة الأمنية، تقييم القدرات الدفاعية، والتكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية. ويعكس كل نموذج سياسة الدفاع الخاصة بالدولة، متأثرًا بالتراث العسكري، التجارب الوطنية، وأهداف الاستراتيجيات الكبرى. يمكن تصنيف هذه العملية إلى أربع مراحل أساسية، كما يلي:

الشكل رقم (2): مراحل إعداد السياسة الدفاعية

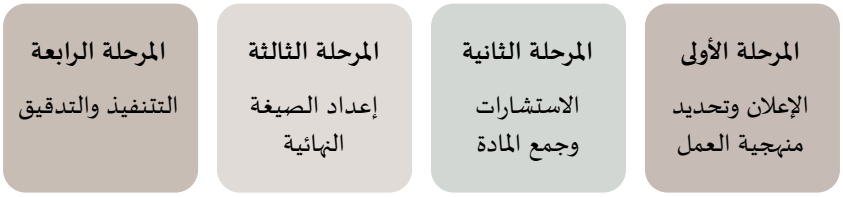

مرحلة الإعلان وتحديد منهجية العمل

تُعتبر هذه المرحلة الأساس الذي يُحدد إطار العمل الذي سيُعتمد في إعداد أو مراجعة السياسة الدفاعية. خلال هذه المرحلة، يتخذ رأس السلطة التنفيذية، عبر وزارة الدفاع، القرار بشأن بدء صياغة سياسة دفاعية جديدة أو تطوير السياسة الحالية. هذا القرار غالبًا ما ينبثق من تقييم دوري للبيئة الاستراتيجية، الذي يتضمن دراسة تهديدات جديدة وتحديد مدى قدرة السياسة الحالية على مواجهة هذه التحديات.

القرار بتحديث السياسة الدفاعية يتطلب تحليلًا دقيقًا للأهداف التي تم تحقيقها في السياسة السابقة ومدى اتساقها مع التوجهات الجديدة للدولة. من الناحية التنظيمية، يتم تكليف لجنة متعددة التخصصات تتضمن مدنيين وعسكريين ذوي خبرة استشارية وملامح استراتيجية لتولي إعداد الوثيقة. هذه اللجنة لا تقتصر مهامها على رسم الخطوط العريضة، بل تشمل وضع منهجية عمل دقيقة وضمان تحديد جدول زمني واضح يراعي الأولويات والأهداف العسكرية والسياسية.

تتضمن هذه المرحلة أيضًا تحديد

المفاهيم الرئيسية التي سيتعين على السياسة الدفاعية أن تستند إليها، مثل العلاقات مع الحلفاء، دور القوى الوطنية الأخرى في تعزيز الأمن، وآليات الردع والإحتواء. كما يُستهل العمل بوضع إطار تنظيمي شامل يضمن وضوحاً بين السياسة الدفاعية والاستراتيجيات العسكرية المختلفة.

مرحلة الاستشارات

تُعتبر مرحلة الاستشارات مرحلة حيوية تهدف إلى جمع المعطيات التفصيلية ودراسة أبعاد البيئة الأمنية العسكرية. في هذه المرحلة، تتم المشاورات مع مختلف الأطراف المؤثرة داخل وزارة الدفاع وأفرع القوات المسلحة، وكذلك مع الأطراف الحكومية الأخرى المعنية مثل وزارات الخارجية والداخلية. تتطلب هذه المرحلة أيضًا الاستماع إلى آراء الخبراء العسكريين، قادة الأركان، والمحللين الاستراتيجيين من أجل تحديد الأهداف الكبرى التي تتماشى مع المصالح الوطنية العليا للدولة.

تُركز الاستشارات على تحديد التحديات الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الفرص المتاحة لتحسين القدرات الدفاعية. يتم خلالها تحديد الوسائل والموارد المتاحة لتحقيق هذه الأهداف، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية. تُعد هذه المرحلة ضرورية لتشكيل المسودة الأولية للوثيقة، والتي تُعرض لاحقًا لمراجعة أعمق لضمان توافقها مع استراتيجية الأمن القومي وتوجهات الدولة الكبرى.

يشمل هذا التعاون فتح قنوات حوار مع الفاعلين غير الحكوميين مثل مراكز الفكر والدراسات الاستراتيجية ومؤسسات المجتمع المدني التي تُسهم في إثراء النقاش حول السياسة الدفاعية، مما يضمن أن تكون الوثيقة أكثر شمولاً ومرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية.

مرحلة إعداد الصيغة النهائية

تخضع المسودة الأولية للوثيقة خلال هذه المرحلة لمراجعة شاملة من قبل الخبراء العسكريين والمدنيين لضمان مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية الوطنية والإقليمية. يتم تقييم محتوى الوثيقة بعناية، مع فحص مدى جدوى تنفيذ المقترحات في ظل التحديات المحددة. يتطلب ذلك مراجعة شاملة للأهداف الاستراتيجية مع التحقق من التماسك العملياتي بين السياسة الدفاعية والقدرات العسكرية.

هذه المرحلة تتميز بالتنسيق بين مختلف المؤسسات العسكرية والمدنية، حيث يُتوقع من كل طرف تقديم رؤيته التي تساهم في تقويم الخيارات الاستراتيجية. يهدف هذا التقييم إلى

تحديد أفضل مسارات العمل، بما في ذلك الأساليب المناسبة لنشر القوات المسلحة وتوجيهها، والتأكد من أن السياسات العسكرية المُعتمدة قابلة للتنفيذ في إطار زمني معين.

يُعرض النص النهائي على وزير الدفاع للموافقة، ومن ثم يتم إحالته إلى السلطة التنفيذية لمصادقة الحكومة، ويخضع للمراجعة النهائية من الهيئات التشريعية المعنية، لضمان الشرعية القانونية قبل بدء تنفيذ السياسة.

مرحلة الإعلان والتنفيذ

بعد المصادقة على الوثيقة النهائية من قبل السلطات المختصة، يتم الإعلان عن السياسة الدفاعية بشكل رسمي للعموم، مما يعكس الشفافية والالتزام بمبادئ الحكم الرشيد. هذه المرحلة تمثل مرحلة التحول من التخطيط إلى التنفيذ الفعلي، حيث تُطلق آليات التنفيذ عبر وضع خطط عمل مفصلة تكون مسؤولة عن تطبيق السياسة الدفاعية على أرض الواقع.

يشمل تنفيذ السياسة الدفاعية توفير الإجراءات الرقابية والمتابعة المستمرة لضمان التزام المؤسسات المعنية بتنفيذ السياسة بشكل سليم، مع إعداد تقارير دورية تقدم تقييمًا مستمرًا لمدى تقدم تنفيذ الأهداف. ويجب أن تتضمن هذه المرحلة أيضًا تحليل الآثار المترتبة على التنفيذ، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية، مع التأكد من تكامل القوى العسكرية مع الأدوات غير العسكرية مثل القوة الدبلوماسية والاقتصادية.

عموماً، إن إعداد السياسة الدفاعية ليس مجرد عملية إدارية، بل هو عملية استباقية تسعى إلى ضمان الاستعداد المستمر للدولة لمواجهة التهديدات، وتفعيل الدور الفاعل للقوات المسلحة في حماية الأمن الوطني. من خلال هذه المراحل، يمكن للدولة أن تحقق تنسيقًا استراتيجيًا بين أهدافها السياسية والدفاعية، مما يضمن فاعلية السياسات العسكرية في تحقيق الأمن القومي المستدام.

الفاعلون المتدخلون في إعداد السياسة الدفاعية

إعداد السياسة الدفاعية هو عملية معقدة تتطلب تنسيقًا دقيقًا بين عدة فاعلين حكوميين وغير حكوميين، مدنيين وعسكريين، وهو أمر يتطلب تحليلات استراتيجية وحسابات دقيقة لقدرات الدولة الأمنية والعسكرية، بالإضافة إلى تقييم بيئتها الاستراتيجية بشكل شامل. يتدخل في هذه العملية مجموعة من الجهات الفاعلة التي تشمل مؤسسات القطاع الأمني مثل الأجهزة الأمنية والعسكرية، وكذلك الهيئات الحكومية المكلّفة بالإدارة والرقابة التابعة للسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

الشكل رقم (3): الفاعلون المتدخلون في صنع السياسة الدفاعية

رئيس الدولة

يحدّد دور رئيس الدولة في مجال صناعة السياسة الدفاعية وفق معيارين رئيسيين: أولاً، مقتضيات الدستور التي تحدد صلاحيات رئيس الدولة وقوانين الدفاع الوطني، وثانيًا، طبيعة النظام السياسي السائد (رئاسي، شبه رئاسي، أو برلماني). وفقًا لهذه المعايير، تتنوع وظائف رئيس الدولة في هذا المجال، حيث تشمل رئاسة القيادة العليا للقوات المسلحة، اقتراح وإقرار السياسات الدفاعية، طلب تخصيص الميزانية العسكرية والمشتريات الدفاعية، سن القوانين الخاصة بالدفاع، التعيين في المناصب العسكرية العليا، إرسال القوات إلى الخارج أو استضافة القوات الأجنبية، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات العسكرية والانضمام إلى الأحلاف العسكرية.

الحكومة

تضطلع الحكومة بدور رئيسي في اقتراح مشاريع القوانين، وضع الموازنة العامة، وتحديد الأولويات الدفاعية، بما يتماشى مع مقتضيات الدستور. تُعتبر السياسة الدفاعية جزءًا لا يتجزأ من السياسة العامة التي تروج لها الحكومة، وتعمل على دمج الأهداف العسكرية مع الأولويات السياسية والاقتصادية للدولة. تسعى الحكومات في الغالب إلى التوسع في سيطرتها على قطاع الأمن والدفاع من خلال وضع أنظمة متكاملة للتخطيط الاستراتيجي والبرمجة لضمان تطابق الأهداف الدفاعية مع الإمكانات الوطنية. في العديد من الأنظمة، تتحمل السلطة التنفيذية، في توافق مع السلطة التشريعية، مسؤولية اتخاذ القرار بشأن الدخول في الحرب وإدارة النزاعات المسلحة، مع اختلافات في الصلاحيات من نظام دستوري إلى آخر.

البرلمان

يؤدي البرلمان دورًا رقابيًا أساسيًا على الأنشطة الحكومية في مجال الدفاع، حيث يتمثل دوره في مراجعة مشاريع القوانين المتعلقة بالدفاع، التصويت عليها، ومراقبة الميزانية الدفاعية. تُعد ميزانية الدفاع من أبرز أدوات الرقابة البرلمانية، بما يتماشى مع مبدأ «لا ضرائب دون تمثيل" No taxation without representation. في الأنظمة الديمقراطية، يتجاوز دور البرلمان مجرد الموافقة على القوانين ليشمل أيضًا المراقبة الفعالة للمشتريات الدفاعية، جاهزية القوات المسلحة، وإجراء التحقيقات البرلمانية حول سياسات الدفاع. كما يعقد البرلمان جلسات استماع وحوار مع العسكريين لضمان تنفيذ السياسة الدفاعية

بكفاءة. على الرغم من أن هناك اعتقادًا خاطئًا بعدم ملاءمة البرلمان لمناقشة الشؤون العسكرية بسبب قلة المعرفة الفنية، إلا أن النواب هم ممثلو الشعب، وبالتالي لهم الحق في مراقبة الحكومة وفرض تشريعات تضمن الشفافية في إدارة الأمن والدفاع.

وزارة الدفاع

تعد وزارة الدفاع، التي كانت تُعرف سابقًا بوزارة الحرب، الجهة المسؤولة عن جميع الشؤون المتعلقة بالدفاع العسكري والجيش. تشكّل الوزارة حلقة وصل بين الحكومة وهيئة أركان القوات المسلحة، حيث تتولى وزارة الدفاع مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الدفاعية في إطار البرنامج الحكومي. يُشترط أن يكون وزير الدفاع شخصًا مدنيًا لضمان تمثيل سياسي يتماشى مع استراتيجية الدولة. تتكون الوزارة من مزيج من العسكريين والمدنيين لضمان توافق الأهداف العسكرية مع السياقات السياسية والاقتصادية. وتُحدد مهام الوزارة من خلال ما ينص عليه الدستور من صلاحيات السلطة التنفيذية.

هيئة أركان القوات المسلحة

هي هيئة عسكرية نظامية تضم كبار الضباط وقادة الأفرع العسكرية، ويتولى أعضاء هذه الهيئة مسؤولية التنسيق التنظيمي، تدريب، تطوير، وتسليح القوات المسلحة، فضلاً عن رسم الاستراتيجيات العسكرية. تنظم الدساتير العلاقة بين هذه الهيئة والمجتمع المدني، بحيث يتم تحديد دور رئيس الأركان كمنسق فني ومسؤول أمام السلطة التنفيذية عن شؤون القوات المسلحة، بما يشمل العمليات العسكرية داخليًا وخارجيًا. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة بالتعاون مع وزارة الدفاع بتطوير الاستراتيجيات العسكرية، نشر القوات في المناطق المختلفة، وتقديم المشورة للسلطة التنفيذية بشأن قرارات الدفاع الوطني.

مجلس الأمن القومي

يُعد مجلس الأمن القومي هيئة استشارية تابعة للسلطة التنفيذية، وتُحدد مهامه وفقًا لما ينص عليه الدستور أو قانون تنظيمي. تتضمن وظائفه وضع الاستراتيجيات الوطنية، تقييم التهديدات الأمنية، وتحليل المتغيرات البيئية في مجال الأمن الوطني. يعمل المجلس كبيت خبرة يقدم المشورة الاستراتيجية، وهو يُعتبر من أهم المؤسسات الأمنية في الدولة. رغم كونه هيئة مدنية في الأساس، فإنه يضم ممثلين عن الحكومة، الجيش، الاستخبارات، والخبراء في المجالات المتعلقة بالأمن والدفاع. يختلف هيكل المجلس وعضويته بناءً على التشريعات الدستورية لكل دولة، لكنه دائمًا يظل

أداة رئيسية في تعزيز التنسيق بين المؤسسات العسكرية والمدنية.

أجهزة الاستخبارات

تتمثل أهمية أجهزة الاستخبارات، ولا سيما العسكرية منها، في جمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالتهديدات العسكرية والتوازن الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي. تقوم هذه الأجهزة بتقديم تقارير تفصيلية حول الأنشطة التي قد تهدد الأمن القومي، مما يساهم بشكل حاسم في توجيه السياسات الدفاعية. تعد أجهزة الاستخبارات محورية في تزويد صناع القرار بمعلومات دقيقة حول التهديدات المستقبلية، مما يعزز فاعلية القرارات العسكرية والسياسية. تتيح هذه المعلومات أيضًا تنسيق الاستراتيجيات الدفاعية بشكل أفضل لمواجهة التحديات الأمنية.

جماعات الضغط وأجهزة الرقابة غير الرسمية

تقوم جماعات الضغط بدور كبير في التأثير على السياسة الدفاعية، خاصة في الدول التي تضم مجمعات صناعية عسكرية، حيث تسعى هذه الجماعات إلى ضمان مصالحها الخاصة في صنع القرارات الدفاعية. أما أجهزة الرقابة غير الرسمية، فتشمل مؤسسات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، ومراكز الأبحاث، التي تساهم في تحفيز النقاش العام حول السياسة الدفاعية. تُعتبر هذه الأجهزة، من خلال ما ينص عليه الدستور، قنوات هامة لمراقبة سياسة الدفاع، مما يساهم في ضمان الشفافية وتعزيز الشراكة بين السلطات المدنية والعسكرية في التخطيط والتنفيذ الاستراتيجي.

شكل ومواضيع وثيقة السياسة الدفاعية

لا يوجد نموذج موحّد ومتفق عليه عالميًا لوثيقة السياسة الدفاعية، حيث تتفاوت الممارسات من دولة لأخرى بناءً على التاريخ السياسي، والثقافة العسكرية، والبيئة الأمنية، ولكن هناك اتجاهات عامة تؤكد على بعض العناصر الأساسية التي يجب تضمينها في هذه الوثيقة. تجارب دول الحلف الأطلسي، على سبيل المثال، تقدم نماذج متقدمة في صياغة السياسة الدفاعية، ويُلاحظ أن هذه الوثائق غالبًا ما تتضمن ممارسات وتوجهات يمكن الاستفادة منها في العديد من الدول.

عادةً ما تبدأ وثائق السياسة الدفاعية بكلمة افتتاحية من رئيس الحكومة أو وزير الدفاع، وفي بعض الحالات، يتم تضمين كلمة من رئيس هيئة الأركان، وتستعرض الوثيقة في مقدمتها الغرض الأساسي من إعداد السياسة الدفاعية، مع تسليط الضوء على دور وزارة الدفاع في تعزيز قدرات الدفاع الوطني وحماية السيادة الوطنية. يُنظر إلى هذه الوثيقة باعتبارها أداة حيوية لتخطيط السياسات، وتحليل الأوضاع الأمنية، وتوجيه استراتيجيات الدفاع على المدى الطويل.

من الضروري أن تتضمن الوثيقة تحديدًا دقيقًا للمدة الزمنية التي ستظل سارية خلالها، مع تأكيد كونها وثيقة مرجعية تقدم رؤية استراتيجية للسياسة الدفاعية خلال فترة تتراوح عادة بين أربع إلى خمس سنوات. وتُعد هذه الوثيقة جزءًا أساسيًا من عملية التخطيط الاستراتيجي، تهدف إلى تحديد معالم السياسة الدفاعية، مع متابعة كيفية تطويرها وتحسينها. يُعتبر مراجعة الوثيقة في نهاية الفترة الزمنية المحددة عملية حيوية لضمان تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في البداية.

تتطلب الوثيقة أن تقدم تحليلاً عميقًا للبيئة الأمنية الإقليمية والدولية، وتوضيح التحديات والفرص المرتبطة بتلك البيئة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت البيئة الإقليمية تفتقر إلى نظام دفاع مشترك، فإن السياسة الدفاعية ستركز على تعزيز القدرات الذاتية للدولة، وتطوير القوة العسكرية بشكل مستقل عن نظم الأمن الجماعي الإقليمي. وفي حال كان النظام الدولي يشهد تحولًا نحو تعددية الأقطاب، يجب أن تواكب السياسة الدفاعية هذا التحول وتضع استراتيجيات للتعامل مع توازنات القوى الجديدة التي تطرأ في الساحة الدولية. إذا كانت الثورة التكنولوجية تشكل عاملاً رئيسيًا في تحديد ملامح الحروب المستقبلية، فإن السياسة الدفاعية ستتناول التأثيرات

التكنولوجية على أنظمة التسليح وأساليب القتال الحديثة.

إلى جانب ذلك، يُشترط أن تحدد وثيقة السياسة الدفاعية الأهداف الاستراتيجية التي تسعى وزارة الدفاع لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة، وأن ترتبط هذه الأهداف بعناصر القوة الوطنية والأولويات الحكومية.

يتضح من خلال الاطلاع على السياسات الدفاعية المتبعة في دول الحلف الأطلسي أن هذه الوثائق تتناول مجموعة من المواضيع الحيوية التي تشكل أسس السياسة الدفاعية الحديثة. وفيما يلي عرض مفصل لبعض الموضوعات التي تتضمنها هذه الوثائق:

الجدول رقم (3): مواضيع السياسات الدفاعية

الموضوع	المبادرات
حوكمة وزارة الدفاع	تعزيز الحوكمة داخل وزارة الدفاع من خلال تطبيق القوانين والأنظمة التي تضمن الشفافية والمساءلة. هذه المبادرة تشمل تحسين الثقافة المؤسسية، وتعزيز التحول الرقمي في القطاعات الدفاعية، ورفع مستوى الأداء التنظيمي والإداري داخل الوزارة لضمان فاعليتها وكفاءتها في العمل الوطني والدولي.
الحروب الحديثة	تطوير التكنولوجيات العسكرية المتقدمة لامتلاك التفوق على كافة الجبهات، بما في ذلك البرية، البحرية، الجوية، السيبرانية، والفضائية. توجيه الاستثمارات في تحديث القدرات العسكرية لتتناسب مع طبيعة الحروب الحديثة، التي تركز على استخدام الذكاء الاصطناعي، والطائرات المسيرة، وأنظمة الدفاع السيبراني.
المشتريات الدفاعية	تحديث الأسلحة والمعدات العسكرية بشكل دوري، مع التركيز على احتياجات الجيش الحالية والمستقبلية. يشمل ذلك شراء الأسلحة المتطورة والمعدات الحديثة التي تضمن قدرة الجيش على تنفيذ المهام بكفاءة، وكذلك استغلال الابتكارات التكنولوجية لضمان القدرة على الردع والقتال الفعّال في جميع المجالات.

التصنيع العسكري	وضع خطط طويلة الأمد تهدف إلى تطوير الصناعات العسكرية المحلية، مع التركيز على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الاستراتيجية مثل إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية. يهدف التصنيع المحلي إلى تقليل الاعتماد على الخارج وتعزيز السيادة الاقتصادية في القطاع الدفاعي، مع الالتزام بمعايير الجودة العالمية.
حجم وشكل القوات	تحديد حجم القوات المسلحة، مع وضع خطة مستقبلية لتكييف تشكيلاتها بما يتناسب مع تهديدات المستقبل. تشمل هذه المبادرة تحسين تدريب القوات، وتطوير الكفاءات القتالية، وبناء قوات ذكية ومرنة وقادرة على التحرك بسرعة في مختلف البيئات. إضافة إلى تحسين التنسيق بين مختلف الأفرع العسكرية لتحقيق التنسيق الأمثل.
الدفاع المشترك	تعزيز التزامات الدولة في إطار الدفاع المشترك ضمن التحالفات الإقليمية والدولية. يتضمن ذلك العمل على استراتيجيات لتوسيع التعاون الدفاعي مع الدول الحليفة، مع ضمان أن سياسة الدفاع الوطنية تتماشى مع التزامات الدولة في المنظمات العسكرية الإقليمية والدولية.
الشراكات الاستراتيجية	تطوير استراتيجيات تهدف إلى تعزيز التحالفات العسكرية مع الدول الكبرى والدول الصديقة، بهدف تحقيق توازن استراتيجي في مواجهة التهديدات الدولية. يتضمن ذلك تعزيز التعاون في مجالات الاستخبارات، وتبادل المعلومات، والتدريبات المشتركة، وتطوير المشاريع الدفاعية المشتركة.
العلاقات المدنية العسكرية	تعزيز التعاون بين المؤسسات العسكرية والمدنية لضمان تنسيق السياسات الدفاعية بشكل متناغم مع السياسات المدنية. يتطلب ذلك وضع خطط استراتيجية للمشاركة المجتمعية، والتعامل مع الأزمات والطوارئ، والتأكد من استعداد القوات المسلحة للتعامل مع جميع أنواع التحديات الأمنية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإنسانية.

الدبلوماسية الدفاعية	استخدام الموارد العسكرية لتعزيز صورة الدولة عالميًا من خلال تبني دبلوماسية دفاعية تهدف إلى بناء علاقات استراتيجية مع الدول الأخرى، ودعم الأمن الدولي والاستقرار عبر التعاون العسكري المشترك. يشمل ذلك التنسيق بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية لضمان تنفيذ هذه السياسات بكفاءة.
أسلحة الدمار الشامل	وضع سياسات صارمة تهدف إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك تدابير لمنع تصنيعها أو استخدامها من قبل أطراف غير حكومية أو دول معادية. تهدف هذه السياسات إلى تعزيز الأمن الدولي ومنع الأزمات الكبرى الناتجة عن استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية.
القدرات الاستخباراتية	تطوير وتعزيز القدرات الاستخباراتية العسكرية من خلال تحديث آليات جمع المعلومات وتحليلها، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في تحليل البيانات الضخمة، لضمان تقديم معلومات دقيقة وموثوقة تدعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب.
أمن الحدود	وضع استراتيجيات متعددة لضمان تأمين حدود الدولة براً وبحراً وجواً. يشمل ذلك تحسين الأنظمة التقنية لمراقبة الحدود، وتدريب الفرق العسكرية على الرد السريع للتعامل مع أي تهديدات، سواء كانت هجمات خارجية أو محاولات اختراق.
التعليم العسكري	تعزيز قدرات أفراد القوات المسلحة من خلال الاستثمار في التعليم الأكاديمي والتدريب العسكري المتخصص. يتضمن ذلك تطوير المناهج التعليمية العسكرية، وبرامج تدريبية حديثة تهدف إلى إعداد قيادات عسكرية قادرة على التعامل مع التحديات المعقدة والقيادة في بيئات قتال غير تقليدية.

السياسة الدفاعية والموازنة

تعد الموازنة الدفاعية من العناصر المحورية التي تُسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف السياسة الدفاعية، حيث يتطلب تنفيذ هذه الأهداف تخصيص نسبة معقولة من الناتج المحلي الإجمالي لدعم شؤون الدفاع، بما في ذلك تلبية الاحتياجات المتزايدة للقوات المسلحة. إن الموازنة الدفاعية ليست مجرد أداة مالية فحسب، بل هي جزء لا يتجزأ من الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وتُعتبر الأداة الرئيسية التي تُترجم السياسات الدفاعية إلى واقع عملي ملموس.

الموازنة الدفاعية: آلية تنفيذ السياسة الدفاعية

تُعتبر الموازنة الدفاعية قانونًا ماليًا تفصيليًا يعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة في مجال الدفاع، حيث تتضمن كافة النفقات المتوقعة على مدار السنة المالية، بما في ذلك الإيرادات، العجز والفائض، والديون المحتملة. وتتمثل أهمية الموازنة في قدرتها على توفير إطار تنظيمي واضح للموارد المالية، مما يسمح للحكومة بتوجيه الأموال وفقًا لأولوياتها الدفاعية وتحديد القطاعات الأكثر حاجة للدعم.

وفي هذا السياق، تقوم وزارة الدفاع، مثل باقي الوزارات، بإعداد موازنتها الخاصة، حيث يشرف قسم المالية على تحويل الأهداف الاستراتيجية المعلنة في السياسة الدفاعية إلى بنود مالية يمكن قياسها وتحقيقها. يتم تقسيم الموازنة إلى بنود مالية دقيقة، تمثل مختلف الأنشطة التي تنفذها الوزارة، مثل الأنشطة التشغيلية، المشتريات العسكرية، التطوير التكنولوجي، والتعليم والتدريب.

التخطيط الدفاعي والموازنة الدفاعية

يرتبط التخطيط الدفاعي ارتباطًا وثيقًا بوضع موازنة الدفاع، حيث يعتمد على تحليل واقعي للتهديدات الأمنية ومتطلبات حماية الدولة. لا تقتصر الموازنة الدفاعية على تغطية النفقات التشغيلية والرواتب، بل تشمل أيضًا خططًا مستقبلية تسعى إلى تحسين القدرات الدفاعية على المدى المتوسط والطويل. وهذا يتطلب تحديد استراتيجيات واضحة في مجالات عدة:

1. **البحث والتطوير العسكري:** تخصيص الأموال لتطوير تكنولوجيا الدفاع، من خلال البحث المستمر في أحدث الابتكارات العسكرية التي يمكن أن تعزز قدرة القوات المسلحة على مواجهة التحديات المستقبلية.

2. **العمليات العسكرية والصيانة:** تخصيص جزء من الموازنة لتمويل العمليات العسكرية الفعلية، بما في ذلك التدريبات والمناورات، بالإضافة إلى صيانة المعدات والأسلحة لضمان جاهزيتها في أي وقت.

3. **المشتريات الدفاعية:** التأكد من وجود مخصصات مالية كافية لشراء الأسلحة والمعدات الحديثة التي تواكب تطور الحروب المعاصرة، مثل الأسلحة السيبرانية والتقنيات الدفاعية الذكية.

إدارة الإنفاق الدفاعي: ضمان الكفاءة والاستدامة

من أجل تعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزامها الأساسي في حماية المواطنين وتأمين الحدود، يجب أن يكون الإنفاق الدفاعي قائمًا على مبدأ الشفافية والفاعلية. يتحقق ذلك من خلال:

1. **التخطيط الاستراتيجي:** يجب أن يتسم الإنفاق الدفاعي بمرونة عالية تمكن من التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة الأمنية. يتعين أن تضمن الموازنة تخصيص الأموال

اللازمة لتلبية احتياجات الدفاع قصيرة وطويلة المدى.

2. **إجراءات المراجعة والمتابعة:** الموازنة الدفاعية تتطلب آلية فعالة للمراجعة الدورية والتقييم المستمر. يتعين أن يتم فحص الأداء المالي بشكل دوري للتأكد من أن الموارد المالية تُستخدم بكفاءة وفعالية.

3. **الموازنة الشاملة:** يجب أن تغطي الموازنة الدفاعية كل الجوانب المتعلقة بالقوات المسلحة، بما في ذلك الرواتب، التدريب، البحث والتطوير، المعدات، والتكنولوجيا. وهذا يتطلب تخصيص الموارد بشكل دقيق استنادًا إلى الاحتياجات الفعلية للدفاع.

التكامل بين السياسة الدفاعية والموازنة

تعتبر الموازنة الدفاعية بمثابة الإطار المالي الذي يدعم تنفيذ السياسة الدفاعية. وبالتالي، يجب أن تكون السياسة الدفاعية والموازنة الدفاعية في حالة تكامل مستمر لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة. الموازنة ليست مجرد أداة مالية، بل هي أداة استراتيجية أيضًا تساهم في تحديد الأولويات الوطنية في مجال الأمن والدفاع، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من القدرة الدفاعية الشاملة للدولة.

في هذا الإطار، يجب على موازنة الدفاع أن تعكس التحديات الأمنية المتزايدة، مثل:

- **الحروب الحديثة:** تزايد أهمية الحرب السيبرانية، التهديدات الفضائية، والحروب غير المتناظرة، مما يتطلب استثمارات ضخمة في التكنولوجيا المتقدمة.
- **القدرة على الاستجابة السريعة:** ضرورة تطوير استجابة سريعة لمواجهة التهديدات الجديدة والمفاجئة.
- **تحقيق التوازن بين الدفاع الداخلي والخارجي:** تخصيص الموارد اللازمة لتحقيق حماية فعالة للحدود الوطنية في مواجهة تهديدات داخلية وخارجية.

إن الموازنة الدفاعية هي العمود الفقري لتنفيذ السياسة الدفاعية، حيث تعكس أولويات الدولة في مجال الدفاع. فهي لا تقتصر على تخصيص الأموال فقط، بل تشمل أيضًا ضمان أن تكون هذه الأموال موجهة بشكل استراتيجي نحو الأنشطة الدفاعية الأكثر أهمية. وبالتالي، يجب أن يكون التخطيط الدفاعي والموازنة الدفاعية متكاملين، بحيث يساهمان معًا في تعزيز قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية وتحقيق الاستقرار الوطني.

خلاصة

يُستخلص مما سبق أن السياسة الدفاعية تشكّل أحد الأعمدة الأساسية للسياسات العامة في الدولة، إذ تركز على تحقيق الغايات العليا المرتبطة بالأمن القومي والسيادة الوطنية. ويعد الجيش الأداة التنفيذية الرئيسية لتحقيق هذه السياسة، مما يجعل من الاستثمار في تطوير القدرات العسكرية ركيزة أساسية لضمان استدامة استقلال الدولة وقوتها في النظام الدولي المتغير. انطلاقًا من هذا التصور، لا يُمكن فهم السياسة الدفاعية إلا من خلال مقاربة شاملة تأخذ في الاعتبار تداخل العوامل السياسية والعسكرية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية.

تُعد عملية صنع السياسات الدفاعية عملية معقدة يتداخل فيها دور عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات المدنية والعسكرية. وهي عملية تتطلب تراكمًا مستمرًا من الخبرة في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي، حيث تزداد فعالية السياسة الدفاعية كلما توسعت المشاورات للاستفادة من تكامل الخبرات العسكرية والمدنية. وبذلك، تُسهم هذه العملية في تحقيق أولويات البعد العسكري للأمن القومي للدولة. ولذا، تحتاج السياسة الدفاعية إلى منهجية عمل دقيقة تتطلب تحليلات وحسابات معمقة لقدرات الدولة وبيئتها الجيوسياسية من كافة الأطراف المعنية في عملية صنع القرار.

قائمة المراجع

- معهد ستوكهوم لأبحاث السلام الدولي، التسلّح ونزع السلاح والأمن الدولي- الكتاب السنوي 2019. (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2020).

- جوزيف هينروتين، أوليفييه شميت وستيفان تايات، حرب واستراتيجية: نهوج ومفاهيم (الجزء الاول والثاني). (الكويت: عالم المعرفة، ترجمة أيمن منير، 2019).

- دافيد شوتر، حوكمة وإدارة قطاع الأمن. (بريتوريا، معهد الدراسات الأمنية، 2011).

- ابراهيم اسعيدي، «تطور السياسة الدفاعية القطرية بعد أزمة الحصار». دراسات، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

- ابراهيم اسعيدي، «الإطار الدستوري للسياسة الدفاعية القطرية». دراسات، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021).

- Christopher S. Browning, "Small, Smart and Salient? Rethinking Identity in the Small States Literature", Cambridge Review of International Affairs, Vol.19, No. 4, 2006, pp. 669-684.

- David J. Galbreath & John R. Deni (ed.), Routledge Handbook of Defence Studies. Routledge, 2018.

- Delphine Deschaux-Dutard (ed.), Research Methods in Defence Studies: A Multidisciplinary Overview. Routledge, 2020.

- John Baylis, James J. Wirtz, and Colin S. Gray, Strategy in the Contemporary World. Oxford University Press, 4th edition, 2013.

- Le Centre pour le contrôle démocratique des forces armées (DCAF), «Politiques de sécurité nationale », DCAF Backgrounder. No. 01, 2008, pp. 1-8.

- Myriam Dunn Cavelty & Victor Mauer, The Routledge Handbook of Security Studies. 1st paperback ed. Routledge, 2009.

- Paul D. Williams, Security Studies: An Introduction. London: Routledge, 2008.

- Martin Ira Glassner, Access to the Sea for Developing Land-locked States. The Hague: Martinus Nijhoff, 1970.

- Matthias Maass, "The elusive definition of the small state", International Politics, Vol. 46, No.1, 2009, pp. 65-83.

- Robert Rothstein, Alliances and Small Powers. New York: Columbia University Press, 1968.

- Stefan Markowski & Peter Hall, "Challenges of Defence Procurement", Defence and Peace Economics, Vol.9, No.1-2, 1998, pp. 3-37.

للاستشهاد:

إبراهيم اسعيدي، «السياسة الدّفاعية»، أبحاث في الدّراسات الدّفاعية، العدد الأول، أبريل 2025، أكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية، الخور.

يُعرّف هذا الكتاب «السياسة الدفاعية» بأنها سياسة عمومية تدخل في إطار ما تنوي الحكومة القيام به أو الامتناع عن القيام به فيما يتعلّق بالأنشطة والقرارات وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج ضمن قطاع الدفاع الوطني. ويتمحور هدفها الأساسي حول قيمة مركزية هي الحفاظ على بقاء الدولة، وسيادتها، وسلامة أراضيها. وتُعتبر القوات المسلحة الأداة الرئيسية لتحقيق الهدف الاستراتيجي للسياسة الدفاعية، باعتبارها مؤسسة نظامية تأسست خصيصًا لهذا الغرض.

ويتناول هذا الكتاب بأن السياسة الدفاعية تخضع لعددٍ من المحددات التي تؤثر في صياغة أهدافها، وتتحكم في الظروف الموضوعية التي تحدد نتائجها، وأحيانًا تشكل قيودًا على الفرص المتاحة. ويشرح بأن صياغة وتنفيذ ومراجعة السياسة الدفاعية تعتمد على ثلاث وثائق أساسية، وهي: الوثيقة الدستورية، وثيقة الأمن القومي، ووثيقة العقيدة العسكرية. وفي هذا الإطار، يُعدّ التمييز بين السياسة الدفاعية والاستراتيجية العسكرية أمرًا جوهريًا لفهم ديناميات اتخاذ القرار في الشأن الدفاعي.

ويَسْتخلِص هذا الكتاب بأنّ عملية صنع السياسات الدفاعية تُعد عملية معقدة يتداخل فيها دور عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، إضافة إلى المؤسسات المدنية والعسكرية. وهي عملية تتطلب تراكمًا مستمرًا من الخبرة في السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي، حيث تزداد فعالية السياسة الدفاعية كلما توسعت المشاورات للاستفادة من تكامل الخبرات العسكرية والمدنية.

مطابع القوات المسلحة
ARMED FORCES PRINTING PRESS

أبحاث في الدراسات الدفاعية

العدد الثاني - إبريل 2026

أكاديمية جوعان بن جاسم للدراسات الدفاعية
Joaan Bin Jassim Academy for Defence Studies

تسوية الصّراعات وبناء السلام

تسوية الصّراعات وبناء السلام

أ.د. محمد الشرقاوي

أستاذ تسوية الصراعات والدبلوماسية

ورئيس برنامج الدكتوراه

أكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية

أبحاث في الدّراسات الدفاعية

سلسلة ورقات بحثية تصدرها عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي بأكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية. وتهدف الى تناول المفاهيم الخاصة بالدّراسات الدفاعية وتقديمها الى الباحثين والعسكريين وجميع المهتمين بإعتبارها حقلاً معرفياً يتميّز بخصوصية مناهجه والمواضيع التي يدرسها. وتجمع مساهمات فريف من الأكاديميين والموجهين العسكريين والطلاب المتخصّصين في الدّراسات الدفاعية. وتسعى كذلك الى تسهيل الوصول الى الأدبيات والنقاشات الفكرية لهذا التخصّص الأكاديمي الذي يعرف تحولات معرفية في علاقته بمجالات علمية متنوعة. تتميّز «أبحاث في الدّراسات الدفاعية» بأصالة مزدوجة باعتبارها عملا مكتوباً باللغة العربية في مجال علمي لا تزال الدراسات العربية لم تنصفه حق أهميته، من جهة، وبمنهجها التحليلي لتقديم التعريفات الخاصة بشؤون الدفاع والنقاشات النظرية التي تُثيرها معظم المصطلحات المختارة، من جهة ثانية.

مدير النشر:

العميد الركن (د.) راجح محمد بن عقيل النابت

المسؤول العلمي:

أ.د. إبراهيم اسعيدي

رئيس التحرير:

أ.د. محمد الشرقاوي

التصميم والطباعة:

مطابع القوات المسلحة

الإخراج:

معاذ سعدابي سليمان

ردمد:

ISSN: 3080-7425

للتواصل والنشر:

notebooksinDS@jbj.edu.qa

هاتف:

974 - 40436834

الآراء الواردة في الأبحاث المنشورة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الأكاديمية. جميع الحقوق محفوظة لأكاديمية جوعان بن جاسم للدّراسات الدفاعية.

المحتويات

تمهيد 7

علم تركيبي متعدّد التخصصات 35

ماهية تسوية الصراعات 11

أصوات نقدية 47

روافد دراسات الصّراع والسّلام 17

خطوة إلى الأمام.. نحو صراعلوجيا 53

الصّراع والسّلام: مادّة للبحث العلمي 25

تمهـيد

تمهيد

يقوم التخصّص الأكاديمي المتنامي في تسوية الصراعات، باعتباره عِلْمًا اجتماعيًا ناشئًا بين القرنيْن العشرين والحادي والعشرين، على اعتبارات نفسية ومجتمعية وبنيوية في دائرة التفاعل بين الأفراد والبنية السياسية والاقتصادية والثقافية من حولهم، ومآلات تحوّلٍ منشودٍ في الانطباعات والسّرديات والمواقف والعلاقات من أجل تكريس نَفَسٍ عَمَلِيٍ أو برغماتيٍ إزاء معادلة الصراع والسلام. وعند تأمل التطوّر الذي شهدته تسوية الصّراعات الدولية (Global conflict resolution) (في منحاها البنيوي الشامل) أو تسوية النّزاعات (Dispute resolution) (في منحاها التعاقدي أوالمؤسساتي أو الأسري الأصغر)، فإنه يجسّد بنية معرفية سواء في التدريس والقيام بالأبحاث أو خلال الممارسة الميدانية في مناطق الأحداث المضطربة. وينطوي بالتّالي على أسئلة مفتوحة تتناولها هذه الدراسة بشأن هوية هذا العلم الحديث، وعناصر تركيبه، وحصيلة الالتفاف أو التضامن بين عدة علوم اجتماعية وإنسانية في التعامل مع سلوك العنف والانتقام والإقصاء والتطرف.

يسمح تعدد التّخصّصات والمنطلقات البينية في تركيبة تسوية الصراعات بتجنّب التركيز على الدولة باعتبارها المحور الأساسي في العلاقات الدولية، والاستجابة بشكل أكثر فعالية لمشكلات العالم الأكثر تعقيدًا خاصة منذ تسعينيات القرن العشرين.[1] وتتناول هذه الدراسة السؤال عن نصيب الثقافات والحضارات الأخرى، غير الأمريكية والأوروبية، في إدماج معرفة عريقة من حيث الممارسة والتنظير منذ العصور القديمة ضمن مقررات المؤسسات الأكاديمية المتخصصة في دراسات الصراع والسلام في الغرب. ويعتاد بعض الأساتذة الغربيين خاصة الأمريكيين على التجاهل، أو المرور مرور الكرام، على ما يصنفونه «منطلقات غير غربية» (Non-Western approaches) في تدريس تسوية الصراعات، وهي تسمية تنطوي منذ البدء على معضلة تبسيط وتصنيف اعتباطي غير دقيق وربما تهميش أيضا. وتنتهي الدراسة باستعراض مشروع بحثي شخصي: «لماذا يحتاج العالم العربي لصراعُلوجيا كعلم جديد؟»

1. Stephen Ryan, Peace and Conflict Studies Today, The Global Review of Ethnopolitics, Vol. 2 no. 2, January 2003, p.78

ماهيـــة
تســـويـــة
الصـــــراع

ماهية تسوية الصراعات

تتباين التّسميات العربية بين «فضّ الصّراع/النّزاع»، و«حلّ الصّراع/النّزاع»، و«تسوية الصّراع/النّزاع» وفقا لتكريس ضمني من قبل كليات الحقوق وأقسام علم السياسة والباحثين والمترجمين في الدول العربية حسب قناعتهم بوجود مرجعية غربية مركزية وفوارق مفترضة بين (Conflict/dispute resolution) و(Conflict/dispute settlement). في الوقت ذاته، تختلف فلسفة التدريس بين الجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا بين نسق «فض الصراع» (resolution Conflict) (جامعات جورج ميسن وجورج تاون وسان ديغو مثلا) ونسق «فض النزاع» (Dispute resolution) (جامعتا بوسطن الأمريكية وليستر البريطانية) حسب نطاق التمحيص العلمي المنشود في التعامل مع الصراع ضمن سياقه الاجتماعي والسياسي والثقافي العام، أو النزاع ضمن سياقه القانوني والتعاقدي الضيق.

ينطوي أي صراع (Conflict) على جملة قرائن وتعقيدات، ويتداخل في دلالته مع دلالة النزاع (Dispute). وينبغي التمييز بين الصراع الذي ينمّ عن حالة مستمرة من عدم الانسجام وتفاقم نزاعات فرعية وعن جذور عميقة تجد روافدها في تباين المصالح وفي لجوء الأطراف إلى التّصعيد والتّصعيد المتبادل خلال تطوّر الصراع عبر الزمن، وفي التاريخ والثقافة والخطاب الإعلامي، وكيف يتعزّز ميزان العداء المتبادل بحوافز ثقافية وسردية لأنصاف الحقيقة هنا وهناك من ناحية، يقوم أيّ نزاع حول مسألة محدّدة يمكن حلّها عبر إحدى الطرق التالية من ناحية أخرى:

- **التفاوض:** مناقشة مباشرة بين الأطراف دون وجود طرف ثالث.
- **الوساطة:** طرف ثالث محايد يتولّى الوساطة ويُيسّر النقاش، لكنه لا يفرض حلاً.
- **التحكيم:** يتولّاه طرف ثالث محايد يستمع إلى المرافعات ويفحص الأدلة ويصدر قرارًا ملزمًا.
- **التقاضي:** استخدام النظام القضائي (القاضي/المحكمة) لتحديد النتيجة.

تبعا لهذا التمييز بين الصراع والنزاع، تتباين المنطلقات والآليات بين نسق تسوية الصراع الذي يتطلب التعامل مع الأسباب الجذرية ومعادلة رابح-رابح لجميع الأطراف خارج حسابات المعادلة الصفرية من ناحية، وتسوية النزاع التي غالبًا ما تكون رسمية عبر الأنظمة القضائية التقليدية، أو قد تكون خارج هذه الأنظمة القضائية ضمن نسق بديل

تسمى تسوية النزاعات البديلة. (Alternative Dispute Resolution (ADR ويعتقد بعض الباحثين أن مجال تسوية الصراعات الدولية شهد نضجه في تسعينيات القرن العشرين، وانبثق ضمن حركة «تسوية النزاعات البديلة» الأوسع نطاقاً في الولايات المتحدة من إصلاحات السياسة وبرامج الإدماج الاجتماعي في الستينيات والسبعينيات، قبل أن يزدهر مجال تسوية الصراعات الدولية بعد سقوط جدار برلين عام 1991 ونهاية الحرب الباردة.[2]

غير أنّ هذه التفريعات النظرية تنمّ عن أحدث تآلف أكاديمي في تطوّر العلوم الاجتماعية والإنسانية منذ منتصف القرن العشرين عند تقاطع اهتماماتها المعرفية في دراسة الأسباب وقوّة الدّفع في تصعيد أيّ صراع أو نزاع، بغضّ النظر عمّا إذا كان ينطوي على ضياع حقوق والتزامات معينة وفقا لنصّ التعاقد، أوعلى استخدام العنف، أو يُديم مظالم اجتماعية تستدعي إعادة تركيب ميزان قوة جديد بين الطّرف الأضعف والطّرف الأقوى. ويتوخّى أيضا توجيه آليات التغيير الاجتماعي في تطوّر السّرديات والعلاقات بين أطراف النزاع من خلال تحسين الفرص لنجاح استراتيجيات الوساطة على اختلاف أشكالها التّحكيمية وغير التحكيمية في إيجاد مناخ التقارب، ونشر أجواء الثقة بينهم، ودفع دينامية الصراع والنّزاع نحو خفض التصعيد ثم آفاق المصالحة، وبناء السلام ضمن النّسق المتنامي المعروف بتحوّل الصراع (Conflict Transformation).

تمثل تسوية الصراعات ودراسات السلام وجهيْن للعملة ذاتها ضمن حقل معرفي يتّسم ببعض الخصوصيات والطموحات، مقارنةً مع بقية العلوم الاجتماعية المتداخلة معه، في قرينة الاهتمام بفهم العنف في الطبيعة البشرية. ويركز بالأساس على «قضايا السلام والصراع، وتعدد التخصصات المنضوية تحت لوائهما، ومنهجها الشمولي المدمج مع المناهج الكمية والتجريبية، والتزامها المعياري بتحليل شروط التغيير الاجتماعي والسياسي السلمي.»[3] ووفقا لما يعتدّ به برنامج التّفاوض في جامعة هارفارد الأمريكية مثلا، ينطوي مفهوم تسوية الصراعات على العملية الرّسمية أو غير الرّسمية التي يستخدمها طرفان أو أكثر لإيجاد حلّ سلمي للصّراع القائم بينهم. بيد أن ثمّة العديد من التحدّيات

2. Eileen F. Babbitt, The Evolution of International Conflict Resolution: From Cold War to Peacebuilding, Negotiation Journal, October 2009, p. 540

3. Paul Rogers, and Oliver Ramsbotham, Then and Now: Peace Research-Past and Future, Political Studies, Vol. 47, no. 4, 1999, p. 742

المعرفية والعاطفية الشائعة، كثير منها لا يدركها الأطراف، يمكن أن تعمّق حدّة الصراع وتزيد الحاجة إلى فضّه أو تغيّره بشكل وبآخر.[4]

يعتدّ أهمّ المنظّرين في هذا المجال، ومنهم الأسترالي جون بورتن (John Burton) (1915-2010) والنّرويجي يوهان غالتون (Johan Galtung) (1930-2024)، بأنّ حقل تسوية الصراعات ينطلق من فرضية أن «السلوكيات العدوانية والصراعات نتيجةٌ مباشرةٌ لعدم توافق بعض المؤسسات والمعايير الاجتماعية مع الاحتياجات الإنسانية الفطرية Basic human needs»، وبالتالي، يعني الوصول إلى فهم «جذور المشكلات ومعالجتها بطرق تعزّز الأهداف طويلة المدى لجميع الأطراف، ولا تعني مجرّد الوقاية (Prevention) أو تفادي (Avoidance) أيّ صراع فرضية التهديد، بل تعني سياسات تستشرف ردود الأفعال وبالتالي تتجنب الصراع».[5] ويقوم مفهوم تسوية الصراعات لدى غالتون على أنّ الصراع يقوم ويتطوّر ضمن مثلّثٍ متكافئِ الزوايا: أ، ب، وج، مما يجسّد ثلاثة عناصر: 1) المواقف بما فيها المشاعر والتصورات والتمثلات، 2) السلوك بما فيه الأفعال وارتكاب العنف أو التحريض عليه، و3) التّناقض بمعنى تنافر الأهداف أو المصالح المتعارضة. ويتعيّن على علم تسوية الصراعات بالتّالي أن يهندس الحل من خلال مراعاة جميع هذه العناصر، كما يتّضح في الشّكل 1.

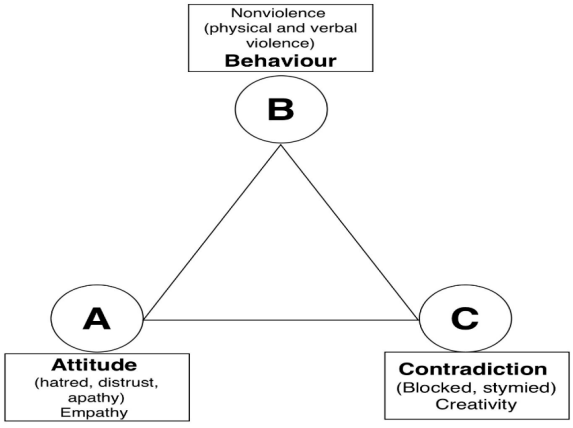

الشكل 1: مفهوم غالتون لمثلّث السلام

4. Katie Shonk, What is Conflict Resolution, and How Does It Work? Program on Negotiation, Harvard Law School, 2025

5. John Burton, Conflict Resolution: The Human Dimension, The International Journal of Peace Studies, Volume 3, Number 1, January 1998

ينبّه غالتون إلى الفروق الحيويّة بين «السلام السلبي» (Negative Peace) الذي يعني غياب العنف المباشر من ناحية، و«السلام الإيجابي» (Positive Peace) الذي يتحقّق بوجود العدالة والمساواة وتبدّد العنف البنيوي والعنف الثقافي مثل الفقر والتمييز من ناحية أخرى.[6] ويشدّد على أن العنف البنيوي يظل ظلمًا ضمنيًا في البنيات الاجتماعية، ويتسبّب في الأذى لأفراد المجموعة البشرية، ويتعيّن تفكيكه لتحقيق سلام دائم. وهي فكرة تتلاقى مع أطروحة فيلسوف الحداثة إيمانويل كانط في كتابه «السّلام الدائم: مسوّدة فلسفية» الصّادر عام 1795.

كان غالتون قد أسّس «معهد أوسلو لأبحاث السلام» (PRIO) أوّل مؤسسة من نوعها عكفت على الدراسة المنهجية لشروط إقامة علاقات السلام عام 1959، قبل إطلاقه «مجلة أبحاث السلام» (Peace Research Journal) عام 1964 في أوروبا، بموازاة تأسيس «مجلة تسوية الصراع» (Journal of Conflict Resolution) في الولايات المتحدة من قبل أستاذ الاقتصاد كينيت بولدنغ (Kenneth Boulding) عام 1957، وضمّت هيئتُها التحريرية أكاديميين يمثّلون علوم الاقتصاد، والجغرافيا، والتاريخ، والعلاقات الدولية، وعلم السياسة، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع وغيرها. وكان الإيمان بالتحليل العلمي كترياق للحرب عاملاً قويًا في كتابات بولدنغ الذي يعتدّ بأن: «نقل الصراع من نطاق المعرفة الشعبية إلى مجال المعرفة العلمية له تأثير استقرار، بل يمكن القول إنه تأثير مهدّئ... وإذا أمكن تحويل الصراعات الأيديولوجية ولو جزئيًا إلى صراعات بين النظريات العلمية، فستكون لدينا فرصة أفضل بكثير لحلّها».[7]

6. Johan Galtung, Peace Studies and Conflict Resolution: The Need for Transdisciplinarity, Transcultural Psychiatry, 2010, 47: 2

7. Kenneth Boulding, The War Trap in Richard Falk et al. Toward a Just World Order, Westview, 1982, p. 283

روافد دراسـات
الصّراع والسّلام

روافد دراسات الصّراع والسّلام

يستمرّ التّحدي الرئيسي في مجال تسوية الصراعات بالحيرة إزاء التعامل مع القوة وكيفية الحد من مضاعفاتها عندما يستخدمها طرفٌ ضد الأطراف الأخرى. فقد كانت قوةَ الدفع الرئيسية خلف الصراعات والحروب لدى المجتمعات القديمة التي كانت تعتبرها من «مسلّمات» الوجود الفردي والجماعي، وكان تبريرها يُعزى إلى أنّ الطبيعة البشرية «عدوانية» في فطرتها، كما نظّر لها الفيلسوف الانجليزي توماس هوبز (1588-1679) وأنصار مدرسة الواقعية السياسية. ويمكن تعقّب الاهتمام بالصّراعات في الكتابات الكونفوشية القديمة ضمن ما خطّه اللّواء والخبير الاستراتيجي الصيني سان تزو (Sun Tzu) (496-544 قبل الميلاد) في كتابه «فنّ الحرب» الذي تتمحور فكرته الرّئيسية حول البعد الاستراتيجي، وأن من يفوز في الحرب هو «من يعرف متى يحارب ومتى لا يحارب. ويفوز من يعرف كيف يتعامل مع القوة الأقوى والأضعف.» وأوضح على لسان المعلّم صن أنّ لفن الحرب «أهمّيةً حيويةً للدولة، فهو مسألة حياة أو موت، وهو الطريق إما إلى النّجاة أو الدّمار. ومن ثم فهو موضوع بحث لا يمكن إهماله بأي حال من الأحوال. إذن، فن الحرب تحكمه خمسةُ عوامل ثابتة، يجب أخذها في الاعتبار عند التباحث من أجل تحديد الظّروف السّائدة في ساحة المعركة. وهذه العوامل هي: (1) قانون الفضيلة، (2) السماء (كنايةً عن الجنّة)، (3) الأرض، (4) القائد، (5) الأسلوب والانضباط.»[8]

كانت للصّراع تمثّلات عند الإغريق القدامى في ارتباط الحرب بالقوة والأسطورة، كما كتب هوميروس في ملحمتيْ «الإلياذة» وهي قصيدة عن حرب طروادة (عام 725 قبل الميلاد)، و«الأوديسة» التي تروي قصة عن أحد النّاجين من الحرب يحاول العودة إلى وطنه (عام 675 قبل الميلاد). واختزل هوميروس الجوانب الأساسية للحالة البشرية في ميثاق البطولة والشرف، إذ غالبًا ما تنشأ الصّراعات نتيجة لتحدّيات تواجه شرف الشخصية (timê) والسعي وراء المجد (kleos) ، وفي قسوة الحرب وعبثيتها وإنْ كان يتم تصوير الحرب عادة على أنها «طريق للمجد»، إلا أنها تنطوي على عواقب مأساوية، وألم الفقدان، والعنف والمعاناة بشكل عبثي. ويعرض هوميروس بدقّة المشاعر لدى شخصيات مثل هيكتور، الذي يقاتل في معركة خاسرة بدافع الواجب، ضمن قصة مثيرة تسلط الضوء على الثمن

8. Sun Tzu, The Art of War, (Translated by Lionel Giles), Project Gutenberg, 2004, p. 29

الشكل 2: ثمانية كتب عن الحرب البيلوبونيسية ألّفها ثيوسيديدس بن أولوروس، وترجمها لاحقًا من اليونانية توماس هوبز

البشري للصراع. ويتناول دور الكبرياء المفرط (Hubris) الذي غالبا ما يكون محفّزًا للصراع والسقوط الذي يليه كما حدث للجيش الإغريقي، يصف المآل نحو المصالحة والإجماع بين أطراف الصراع: تنتهي القصائد في النهاية نحو حل للصراعات الرئيسية، غالباً مع التركيز على العودة إلى النظام الاجتماعي أو الإجماع بعد صراع هائل. وتنتهي الإلياذة بهدنة مؤقتة لإقامة جنازة هيكتور، وهي لحظة من الإنسانية المشتركة والاحترام المتبادل بين الأعداء، بينما يختتم الأوديسا باستعادة أوديسيوس لبيته وتحقيق السلام في إيثاكا.[9]

في سردٍ مؤثّرٍ عن الحرب البيلوبونيسية وقعت شرقي البحر المتوسط بين حلف ديليان بقيادة أثينا وحلف البيلوبونيا بقيادة إسبرطة بين عاميْ 431 و404 قبل الميلاد للسيطرة على اليونان القديمة، يروي المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس (Thucydides) القصة المحزنة عن سكان جزيرة ميلوس، الذين حاولوا ممارسة حقهم في تقرير المصير في مواجهة هيمنة أثينا بعد انسحاب قوات لاكديمونيا من أراضيهم عام 416 قبل الميلاد. وبأسلوب ضيق الأفق للواقعية السياسية الكلاسيكية (Realpolitik) استناداً إلى مقولة ثيوسيديدس إن «الأقوياء يفعلون ما بوسعهم، والضعفاء يتحمّلون ما يجب عليهم»[10]، غزت أثينا دولة ميلوس، وقتلت جميع الرجال، وباعت النساء والأطفال عبيداً، واحتلت ميلوس بمستوطنين أثينيين، مما وسع هيمنة أثينا في المنطقة. ويمكن اعتبار هذه الحرب أقدم بادرة هيمنة في العلاقات بين الدول في التاريخ المدوّن.

في المقابل، اعتقد رائد نظرية المثالية السياسية أفلاطون (427-347 قبل

9. Homer, The Iliad and the Odyssey, (Edited by John Holdren), Core Knowledge Foundation, 2020

10. Thucydides, The Peloponnesian War, (trans. Richard Crawley), The Modern Library, 1951, p. 331

الميلاد) أن من الممكن التوفيق بين المصالح المتعارضة لمكوّنات المجتمع المختلفة، واقترح ما اعتبره «النظام السياسي الأمثل» بأن يكون عقلانيًا وصائبًا يحقق وحدة متناغمة للمجتمع ويسمح لكل فرد فيه بالازدهار، دون أن يكون ذلك على حساب الآخرين. وأوضح في كل من كتابيه «الجمهورية» و«القوانين» أن الانقسام والحرب الأهلية لا يمثلان أعظم الأخطار التي تهدد المدينة، حتى أكثر خطورة من الحرب ضد الأعداء الخارجيين فحسب، بل وأيضًا أن السلام الذي يتحقّق بانتصار جزء واحد وتدمير منافسيه لا يُفضل على السلام الاجتماعي الذي يتحقق عبر صداقة وتعاون جميع أجزاء المدينة.» غير أن تصور هذه المدينة الفاضلة، والتي تبنّاها آخرون في دائرة الفكر الإسلامي مثل الفارابي، لم تُقِمْ أُسُسًا ومعاييرَ فعالةً لتنظيم السلوك الفردي والجماعي، وإيجاد ما يقي المجموعة البشرية من التصعيد إلى صراعات مميتة، والحدّ من نطاق العنف السياسي على اختلاف مستوياته وغاياته.

انطلق عبد الرحمن ابن خلدون (1332-1406) في تأسيس علم العمران البشري، انطلاقا من مشاهداته ودراساته بين مسقط رأسه تونس وعدة أقطار عربية حتى سوريا في حقبة حكم تيمور، من فرضية واقعية تعتدّ بأن الصراع أساسيٌ، بل ومحركٌ

الشكل 3: تمثال نصفي من الجبص لثيوسيديدس (460-400 قبل الميلاد) مصنوع من نسخة رومانية لأصل يوناني يعود إلى أوائل 4 قبل الميلاد ويوجد حاليا في قاعة هولكام في متحف بوشكين في روسيا

للتاريخ وهو النسق الطبيعي للتطور بتغير الأمصار والأزمنة، باعتباره رافعة تشييد لنشوء الحضارات وأيضا جرّافة هدم لسقوطها في سياق زمني معين. فخلص إلى وجود صراع أزلي بين البداوة والحضر، وبين العصبية (القوة والتماسك) والدولة (الترف والضعف)، وأن الحروب والغزاوت هي أشكال مظهرية لهذا الصراع، وأن الدولة تمرّ بأطوار صعود وسقوط نتيجة لتغير قوة العصبية، وأن الظّلم مُفسدُ العمران ومؤذن بخراب الدولة. ولم تمثل الحرب، كظاهرة تاريخية في نظره، غايةً بل نتيجةً طبيعيةً للصراع البشري، وحدد أصلها في رغبة الانتقام أو الدفاع

عن النفس، وأنها تتأثر بقوة العصبية وتطور تقنيات القتال، وقد تحدثُ بين طرفين مثل البدو والحضر، كنايةً عن تصوّر أولي للحروب الأهلية أو الحروب بين الدول. وبالتالي، يعتبر ابن خلدون الصراع بمثابة جدلية مستمرة بين القوة والضعف، بين البداوة والحضارة، بين العصبية والترف، وهي التي تشكل دورة حياة الأمم والدول، وتُحتِّم على الحاكم أن يوازن بين السلطة والعصبية والحكم بالعدل لضمان استمرارية الدولة.

يجسّد التاريخ خطًّا متوازيًا بين تأجّج

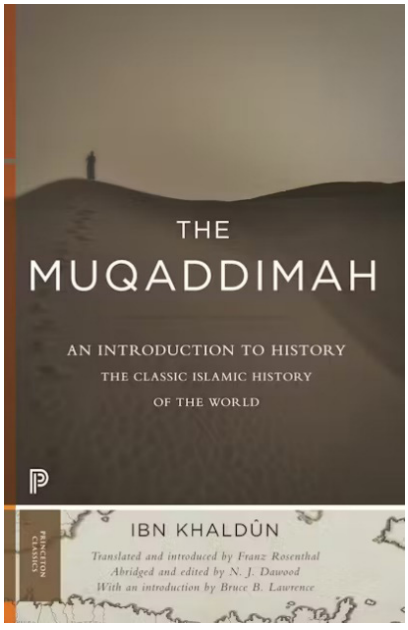

الشكل 4: أحدث طلعة من أول ترجمة باللغة الانجليزية قام بها فرانز روزنتال ونشرتا دار نشر بونتيان عام 1958 بعنوان
The Muqaddimah: An Introduction to History

الصراعات وشنّ الحروب من ناحية، ومساعي إدارة أو تسوية الصراعات وتكريس منطلقات المصالحة والتوافق على إمكانيات تحقيق السلام من ناحية أخرى. وهي بالتالي جدليةٌ مفتوحةٌ بين إرادة الحرب ومسعى السلام ضمن موجاتٍ متعاقبةٍ على طول الخطّ الأمدي والأزلي لتنافس قوى الشّر وقوى الخير. كان السفراء المقيمون في الفاتيكان، خلال القرن الخامس عشر الذي مثّل عصر النهضة في إيطاليا، يُكلَّفون بالقيام بالوساطة بين الولايات الإيطالية المتنازعة. وبعد عزم القادة الأوروبيين على إنهاء الحروب الدينية التي اجتاحت الإمبراطورية الرومانية في أوروبا لثلاثين عاما، تغيرت رؤية الصراع ضمن إدارة الدولة الحديثة في ضوء معاهدة وستفاليا عام 1648 وأفضت المعاهدة إلى إرساء سيادة الدولة الحديثة، والتسامح الديني بين المذاهب الكاثوليكية واللوثرية والكالفينية، وأيضا إلى التوافق على المبادئ الدبلوماسية التي شكلت أساس العلاقات بين الدول الحديثة، مما أثار تحوّلاً من السلطة الدينية إلى العلمانية في أوروبا، على الرغم من أن الصراع ذاته تسبب في دمار هائل ومجاعات وفقدان أرواح، خاصة في الأراضي الألمانية. واتجهت الجهود لإنشاء مؤسسات وآليات لإدارة الصراعات الدولية، سواء على المستوى النظري

أو العملي.[11] ويعتدّ جل الباحثين في العلاقات الدولية بأن معاهدة وستفاليا كانت المنشأ للمبادئ الأساسية في العلاقات الدولية الحديثة، والتي تعرف مجتمعة بمصطلح «السيادة الوستفالية».[12]

يبدي هنري كيسنجر المديح لقيام «النظام العالمي» الغربي الذي نشأ بعد صلح وستفاليا بقوله: «منذ نهاية إمبراطورية شارلمان، وخاصة بعد صلح وستفاليا عام 1648، سعى الأوروبيون لتحقيق التوازن (بدلاً من الوحدة) في الشؤون الدولية، أولاً في قارتهم ثم على المستوى العالمي»، كما يذكر في كتابه «نظام العالم» (World Order) الصادر عام 2014. بيد أن بعض نقاط الضّعف في نظام ويستفاليا خلّفت اختلالات في تبادل المعلومات، مما أدى في النهاية إلى صراع في قلب أوروبا، كما يفسّر كريستوفر كلارك في كتابه «المشي أثناء النوم: كيف دخلت أوروبا في حرب عام 1914».[13] جاءت الدعوة الأخلاقية

الشكل 5: أداء القادة الأوروبيين قسم التصديق على معاهدة وستفاليا في مونستر يوم 15 مايو 1648
(إنجاز الرسام جيرارد تير بورخ)

11. Elizabeth Waterston, A Brief History of International Conflict Resolution: A European Viewpoint, Medicine, Conflict and Survival, Vol. 15, No. 2 (April-June 1999), pp. 157-160
12. Steven Patton, The Peace of Westphalia and it Affects on International Relations, Diplomacy and Foreign Policy, The Histories, 2019
13. Christopher Clark, The Sleepwalkers: How Europe Went to War in 1914, Harper Perennial, 2014

لـ«الشفافية» في الدبلوماسية بهدف القضاء على عدم التكافؤ المعلوماتي من خلال منح جميع أطراف النظام معرفة كاملة بنوايا الآخرين. وبعد الحرب العالمية الأولى، تدخلت الولايات المتحدة باقتراح مؤسسات وقواعد أفضل للنظام العالمي. سواء كانت هذه القواعد «مثالية» أم تعبيرًا صامتًا عن الهيمنة الأمريكية أم جهلًا بالسياق، فقد تكون مزيجًا من الثلاثة. لكن السؤال الحقيقي يظل قائما بشأن ما إذا كان هذا النوع من الأنظمة قادرًا على الاستمرار.[14]

بعد أقلّ من قرنيْن، ينعقد مؤتمر فيينا عام 1815 لإعادة تشكيل أوروبا ما بعد توسع الإمبراطورية الفرنسية بقيادة نابليون بو نابارت من خلال استعادة الملكيات، وإقامة توازن للقوى، وقمع القوميات، مما أدى إلى سلام نسبي. وقد توخّت غاية المؤتمر إرساءَ نظامٍ سياسيٍ وقانونيٍ جديدٍ لأوروبا بعد أكثر من عقدين من الاضطرابات والحروب التي أعقبت الثورة الفرنسية. وقد أتاحت هزيمة نابليون (1769–1821) في الفترة ما بين عامي 1813 و1814 على يد تحالف ضخم من القوى بقيادة بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا (ألمانيا الحالية) الفرصة للقوى المنتصرة لتحقيق الاستقرار في القارّة بهدف كبح جماح قوة فرنسا وإعادة تحقيق التوازن بين القوى العظمى.[15]

14. Aldo Matteucci, Peace of Westphalia: How Europe's peace shaped global power struggles, Diplo, March 3, 2015 https://www.diplomacy.edu/blog/whats-all-the-fuss-about-the-westphalia-settlement/

15. Randall Lesaffer, The Congress of Vienna (1814–1815), Oxford Public International Law, Oxford University Press, 2026

الصراع والسلام:
مادة للبحث
العلمي

الصّراع والسّلام: مادّة للبحث العلمي

تُعزى الرّوافد الأولى لاهتمام المجتمع الدولي الحديث بتداعيات الصراع، في بدايات القرن العشرين، إلى مزيج من ردة فعل حكومات العالم على ضراوة الحرب العالمية الأولى التي كانت صراعا مسلحا واسع النطاق وبأعداد قياسية من الضحايا بعد أن أودت بحياة ما بين 9 إلى 11 مليون جندي، وحوالي 7 إلى 13 مليون مدني، والأمل في مغزى «المبادئ الأربعة عشر» للرئيس الأمريكي أنذاك وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) ضمن فلسفة ما يسمى «السلام الليبرالي». ويمثل هذا التصور الليبرالي لتفادي الحرب في العلاقات بين الدول مسارًا من حيث النظرية والممارسة معا يعتدّ بأن الديمقراطيات والأسواق الحرة وسيادة القانون تعزز سلامًا دائمًا، من خلال تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وإصلاحات السوق في المجتمعات ما بعد حقبة الصراعات عبر تدخلات دولية. فكانت دراسات السلام والصراع ابنة زمانها، إذ نشأت وتطورت كرد فعل على السياسة العالمية وطريقة دراستها. وقد أدت نهاية الحرب العالمية الأولى إلى خيبة أمل وشعور بالكآبة، لكنها أثارت أيضًا التزامًا متجددًا بالعمل على أن يكون العالم مكانًا أكثر سلامًا.[16]

انعكس هذان الرّافدان الأوّلان في الرغبة لهندسة معرفة دقيقة بالحروب والصراعات المسلحة، عندما قررت جامعة ويلز (تُعرف الآن بجامعة أبيريستويث) في المملكة المتحدة إنشاء أول كرسي لتدريس السياسة الدولية (المعروف أيضًا بالعلاقات الدولية) عام 1919، بهدف دراسة أسباب الحرب وشروط السلام. وفي ظلّ نظرية المعرفة، أضحى الصراع سؤالا إبيستمولوجيًا يتوخّى تركيب معرفة متنوّرة بكيفية الحدّ من الحروب وبناء السلام. وقد سُمي الكرسي تيمنًا بالرئيس ويلسون، الذي أثرت أفكاره حول نظام عالمي جديد في إنشاء هذا الكرسي، والذي أسسه السياسي الليبرالي في مقاطعة ويلز ورجل الأعمال الخيرية ديفيد ديفيز (David Davies). وكان أول من شغل هذا المنصب هو عالم السياسة ألفريد إيكهارد زيمرن (Alfred Eckhard Zimmern) لينكبّ على دراسة الشؤون الدولية، وتحديد أسباب الحرب، وتعزيز التعاون الدولي، والابتعاد عن سياسات القوة الأوروبية التقليدية.

ومنذ ذلك الحين، توسّعت الدّراسات في العلاقات الدولية لتشمل قضايا أخرى

16. Stephen Ryan, Peace and Conflict Studies Today, The Global Review of Ethnopolitics, Vol. 2 no. 2, January 2003, p. 75

عديدة، وأصبحت دراسات الأمن الدولي أحد فروع العلاقات الدولية التي تتعامل حصريًا مع قضايا الحرب والسلام. فانطلق حقل العلاقات الدولية للاهتمام في عدة قضايا أخرى، وأيضا دراسات الأمن الدولي بوصفه حقلا فرعيا يتعامل حصريًا مع قضايا الحرب والسلام. وتطور هذا الحقل بعد الحرب العالمية الثانية لتحويل تركيز البحث من الحرب والدفاع إلى الأمن، مما وسّع نطاق العلوم الاجتماعية ذات الصلة بدراسة الظاهرة. وكان تركيزه الأولي على استخدام القوة في العلاقات الدولية، وشمل منذ أواخر الستينيات قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع إلى جانب التركيز التقليدي على السياسة والأبعاد العسكرية.

غير أن الميلاد الفعلي لحقل «تسوية الصراعات» تبلور في الستينات من القرن العشرين عقب الحرب العالمية الثانية في ذروة الحرب الباردة، حين بدا أن تطوير الأسلحة النووية والصراع بين القوى العظمى يهددان بقاء البشرية. وأصبح التفاؤل أمرًا يصعب تحقيقه. وقد لخّص الأديب (الفرنسي/الجزائري) ألبير كامو (Albert Camus) الأسباب في خطاب قبوله ببلاغة جيدة خلال مأدبة العشاء التي تلت منحه جائزة نوبل للآداب في

الشكل 6: ألفريد إيكهارد زيمرن: أول من تولّى كرسي وودرو ويلسون لتدريس الشؤون الدولية في جامعة أبيريستويث عام1919

ستوكهولم في العاشر من ديسمبر 1957. فوصف نفسه بأنه «لا يملك سوى شكوكه»، ثم وصف «عشرين عامًا من التاريخ المجنون» التي عاشها جيله بقوله: «هؤلاء الرجال الذين وُلدوا مع بداية الحرب العالمية الأولى، وكانوا في العشرين من عمرهم عندما وصل هتلر إلى السلطة وبدأت المحاكمات الثورية الأولى، ثم واجهوا كجزء من تكوينهم الحرب الأهلية الإسبانية، فالحرب العالمية الثانية، ثم عالم معسكرات الاعتقال، وأوروبا التي امتلأت بالتعذيب والسجون، هؤلاء الرجال يجب عليهم اليوم أن يربوا أبناءهم ويبدعوا أعمالهم في عالم يتهدده الدمار النووي. لا أعتقد أن بإمكان أحد

17. Camus, Albert, Banquet Speech, Nobel Prize Org. 1957, https://www.nobelprize.org/prizes/literature/1957/camus/speech/#:~:text=Albert%20Camus'%20speech%20at%20the,in%20Stockholm%2C%20December%2010%2C%201957&text=(Translation)

أن يطلب منهم أن يكونوا متفائلين.»[17]

أبدى كامو في خطابه أيضا حماسة للتغيير وتصحيح المسار، وشدّد على أن «كل جيل يشعر دون شك بأنه مدعو لإصلاح العالم. أما جيلي فهو يعلم أنه لن يصلحه، لكن مهمته ربما تكون أعظم. إنها تتمثل في منع العالم من تدمير نفسه. وريثًا لتاريخ فاسد، تختلط فيه ثوراتٌ سقطت وتقنياتٌ جُنَّ جنونُها وآلهةٌ ماتت وأيديولوجيات بالية، حيث قوى متوسطة تستطيع تدمير كل شيء لكنها لم تعد تعرف كيف تقنع، وحيث الذكاء انحدر ليكون خادمًا للكراهية والقمع، كان على هذا الجيل، انطلاقًا من نفي ذاته، أن يعيد تأسيس نفسه من الداخل والخارج.»[18]

في ضوء هذه المستجدّات، التفّ عدد من العلماء والباحثين من تخصصات مختلفة لدراسة الصراع كظاهرة عامة لها خصائص متشابهة سواء في العلاقات الدولية، أو السياسة المحلية، أو العلاقات الصناعية، أو المجتمعات، أو الأسر، أو حتى بين الأفراد. ولاحظوا إمكانية تطبيق المناهج التي كانت تتطور في إطار العلاقات الصناعية ووساطة المجتمع في الصراعات بشكل عام، بما في ذلك الصراعات الأهلية والدولية. ومن بين المؤسسين لهذا الحقل العلمي الجديد كينيث بولدنغ (Kenneth Boulding)، ويوهان غالتونغ (Johan Galtung)، وجون بيرتون (John Burton)، وهيربرت كيلمان (Herbert Kelman)، وروجر فيشر (Roger Fisher)، ووليام يوري

الشكل 7: ألبير كامو أثناء تسلم جائزة نوبل للآداب في ستوكهولم يوم 10 ديسمبر 1957

18. Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, and Hugh Miall, Contemporary Conflict Resolution, Polity, 3rd Edition, 2011. p. 4

19. Ibid.,

(William Ury)، ووليام زارتمان (William Zartman)، وآدم كيرل (Adam Curle)، وإليز بولدنغ (Elise Boulding).[19]

كانت الستينات حقبة مفصلية في تحوّل فلسفة تسوية الصراعات برؤية علمية من الوساطة القديمة إلى المجالات الأكاديمية الحديثة، وتبلور هذا الحقل المعرفي بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية بفضل إنشاء معاهد وأبحاث السلام، مثل «مجلة تسوية الصراعات» التي ظهرت عام 1957، لمعالجة مضاعفات الحربين العالميتين وحروب الوكالة والحروب الأهلية في أفريقيا والشرق الأوسط، بعد اتساع العدسة خارج دائرة التركيز على القوى العظمى (الحرب الباردة) ليشمل العدالة الاجتماعية (نظرية الحاجات البشرية الفطرية ونظرية الهوية وتأثير الثقافة)، وتأسيس جامعة جورج ميسن الأمريكية أول مركز لتحليل وتسوية الصراع عام 1981، وارتفاع وتيرة الصراعات العرقية (ما بعد الحرب الباردة)، واستراتيجيات اللاعنف (غاندي)، وطرق حل الصراعات البديلة في الأنظمة القانونية، مع التركيز على حل المشكلات المشتركة وبناء الثقة لتحقيق سلام مستدام. وقامت فلسفة تسوية الصراعات الدولية والحروب الأهلية على معايير أساسية اقتضت أن يكون المنطلق:

- **متعدد المستويات:** ينبغي أن يشمل التحليل والتسوية جميع مستويات الصراع، بما في ذلك الصراع الداخلي (الصراع الذاتي)، والصراع بين الأفراد، والصراع بين المجموعات (العائلات، الأحياء، الانتماءات)، والصراع الدولي، والإقليمي، والعالمي، فضلا عن التفاعلات المعقدة بينها.
- **متعدد التخصصات:** لكي يتم تعلّم كيفية معالجة أنظمة الصراع المعقدة بشكل مناسب، كان على هذا المجال الجديد أن يعتمد على العديد من التخصصات، بما فيها السياسة، والعلاقات الدولية، والدراسات الاستراتيجية، ودراسات التنمية، وعلم النفس الفردي والاجتماعي، وغيرها.
- **متعدد الثقافات:** نظرًا لأن الصراع البشري ظاهرة عالمية في نسيج ثقافي محلي/عالمي متشابك ومعقد بشكل متزايد، كان لا بد أن تكون هذه المبادرة مشروعًا تعاونيًا دوليًا حقيقيًا، من حيث المواقع الجغرافية التي تظهر فيها الصراعات والمبادرات المعروضة لتسويتها.
- **تحليليا ومعياريا معًا:** كان أساس دراسة الصراع يقوم على التحليل المنهجي وتفسير «إحصاءات الصراعات الدامية» (البوليمولوجيا)، ولكن كان

من المقرر دمج ذلك منذ البداية مع الهدف المعياري المتمثل في تعلم كيفية تحويل الصراعات العنيفة الفعلية أو المحتملة إلى عمليات سلمية للتغيير الاجتماعي والسياسي وغيره.

- **نظريًا وعمليًا على حد سواء:** كان من المفترض أن يتشكل مجال تسوية الصراعات من خلال التفاعل المتبادل المستمر بين النظرية والتطبيق: فقط عندما يلتقي الفهم النظري مع الخبرة العملية.[20]

يعتدّ هذا الحقل المعرفي الطموح لكبح جماح الصراعات والحروب بأنه يعتمد مقاييس تحليلية ومعيارية وأيضا تركيبة نظرية وعملية إلى حد أنه أكثر العلوم الاجتماعية حرصًا على العمل الميداني والانكباب على تغيير الانطباعات والمواقف والعلاقات. ويتباين المنحى الأمريكي الذي يركز على «الصراع» كوحدة تحليل رئيسية، فيما ينشغل المنحى الأوروبي بقضية «السلام» في المقام الأول. وبين عامي 1957 و1964، ظهرت أولى المجلات المحكمة المتخصصة وهي، كما سبقت الإشارة، «مجلة تسوية الصراعات» في الولايات المتحدة و«مجلة أبحاث السلام» في أوروبا. ويدعو هذا التباين إلى تأمل الفروق الثقافية والطموحات الأكاديمية بشأن الصراع (وفق المدرسة الأمريكية) والسلام (وفق المدرسة الأوروبية).

الشكل 8: نماذج من أعداد «مجلة تسوية الصراعات» الأمريكية و«مجلة أبحاث السلام» الأوروبية

20. Oliver Ramsbotham, Tom Woodhouse, and Hugh Miall, Contemporary Conflict Resolution, Polity, 3rd Edition, 2011. p. 7

مقابل تطوّر تسوية الصراعات، تفرّعت الواقعية السياسية إلى واقعيات سياسية متباينة نسبيا، وانقسمت إلى الواقعية الكلاسيكية (المدفوعة بالطبيعة البشرية والسعي للقوة) والواقعية الجديدة (المبنية على البنية ومركزة على الفوضى)، ثم انشطار الواقعية الجديدة بدورها إلى واقعية هجومية (تعظيم القوة) وواقعية دفاعية (الحفاظ على الأمن). وتشمل أنواعًا أخرى الواقعية الكلاسيكية الجديدة (التي تدمج بين بنية النظام والعوامل الداخلية) ومتغيرات فلسفية مثل الواقعية السليمة أو المعقولة (Common-sense Realism) أو الواقعية التنازلية (Concessional Realism). إلا أنها لا تستمد مرجعيتها من أفكار ثلاثة منظّرين رئيسيين: أفكار ثيوسيديدس من الحقبة الإغريقية، ومكيافيلي من القرون الوسطى، وهانز مورغانثو في النصف النصف الأول من القرن العشرين. يجادل أحد أهم الباحثين بيتر والينستين (Peter Wallensteen) في جامعة أوبسالا السويدية بأن أحد جذور أبحاث السلام هو الصراع المستمر مع مكيافيلي وإرثه في دراسة الحرب والسلام.[21] وبالتالي، يواجه مجال تسوية الصراعات تحديات كلما تم تكريس الأفكار الستّ الرئيسية لدى ميكيافيلي الذي يشدّد على أن حتمية العنف والسلطة ومركزية الدولة هي العناصر الأساسية:

1. العنف موجود في كل مكان ولا مفرّ منه،
2. العنف أداة ضرورية لحكم ناجح، لكن يجب استخدامه بحكمة،
3. يُعتبر العنف في السياسة المصدر النهائي للسلطة، حتى لو وُجدت قوانين ودعم شعبي، فإن السيطرة على القوة

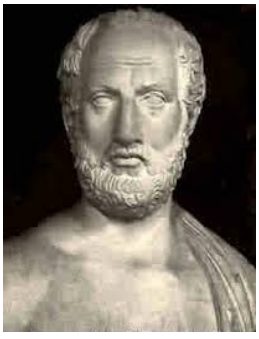

الشكل 9: رواد الواقعية السياسية، ثيوسيديدس بن أولوروس، ونيكولو مكيافيلي ، وهانز مورغانثو

21. Peter Wallensteen, The Origins of Peace Research in Wallensteen, P. (ed), Peace Research: Achievement and Challenges, Westview Press, 1988, pp. 7-29

العسكرية ستكون العامل الحاسم،

4. تُحل الصراعات عبر القوة والعنف،
5. الدولة والحكومة هما الفاعلان الرئيسيان ذوا الأهمية،
6. والدولة مستقلة بذاتها تجاه الدول الأخرى.

لا يزال تأجج الصّراعات العنيفة التي تُغذّي وتُديم ذاتها، باتباع سياسة القوة وفرض الأمر الواقع من قبل طرف على الأطراف الأخرى، ما زال متواترا في الحقبة المعاصرة، كما يتجلّى بوضوح مؤلم في الجهود غير المجدية والتي تحقق نتائج عكسية التي بذلتها الولايات المتحدة تحت قيادة الرئيس جورج بوش الإبن لتحقيق الهيمنة العالمية بغزو أفغانستان والعراق.[22] هي هيمنة يكرسها الرئيس دونالد ترمب أيضا بخطوة أكثر اندفاعا بغزو فنزويلا، وعزمه الاستيلاء على غرينلاند وانتزاعها من سيادة الدنمارك، فيما لاتزال وساطة ترمب غير مثمرة في الصراع المفتوح بعد غزو القوات الروسية في أوكرانيا. وقد تزداد شهية روسيا في غزو أراضٍ أخرى في شرق أوروبا، وأيضا تعجيل الصين بضم جزيرة تايوان بالقوة إلى سيادتها. وتبعا لنسق القوة المتنامي، تظل الحاجة ملحّة لإيجاد وسائل أكثر فعالية لإدارة الصراعات وتسويتها،كما أنّ النصوص المتاحة في هذا المجال «قديمة أو محدودة بسبب اعتمادها على دعم نظرية مفضّلة واحدة أو منهج محدّد لتسوية الصراعات.[23]

22. Dennis J. D. Sandole, Sean Byrne, Ingrid Sandole- Staroste and Jessica Senehi (eds), Handbook of Conflict Analysis and Resolution, Routledge, 2009, p. xxi

23. Ibid., p. xxi

علم تركيبي
متعدّد
التخصصات

علم تركيبي متعدّد التخصصات

شهدت العقود الستة الماضية تطور تسوية الصراعات من خلال مساهمات أجيال متعاقبة على مستوى الاجتهادات النظرية والتعديلات المنهجية والخلاصات الميدانية. ويمكن اختزال أوجه هذا التطور في أن المنظرين والممارسين «مدّدوا نماذج تسوية الصراعات الحديثة إلى أقصى حدود مرونتها. وتستند هذه النماذج إلى رؤية للعالم بدأت في القرن السابع عشر مع كتابات مفكرين مثل جون ديكارت، وغوتفريد لايبنتز، وإيمانويل كانط، وإسحاق نيوتن، وما زالت تهيمن على الفكر الغربي حتى هذا القرن الجديد. إنها رؤية تسير على خط واحد، واختزالية، وموضوعية، وحتمية، وتنبؤية، وعقلانية.»[24] ويلاحظ بول روجر (Paul Rogers) وأوليفر رامسبوتام (Oliver Ramsbotham) في دراستهما حول تطور أبحاث السلام بين الماضي والحاضر أن فلاسفة ما بعد الحداثة، في النصف الثاني من القرن العشرين، اعتمدوا التشكيك في بعض هذه المبادئ. والآن، انضمّ رواد علم الأعصاب والفيزياء والرياضيات وعلم النفس المعرفي والاجتماعي إلى أصحاب فكر ما بعد الحداثة لتحدي التفكير الحداثي. كما بدأ عملهم يؤثر أيضًا في التفكير حول الصراع وتحوّله.»[25]

في الوقت ذاته، يتبنّى مؤسّس دراسات السلام يوهان غالتون رؤية نقدية عند تشريح مدى تأثير البنيوية داخل تكوّن هذا الحقل المعرفي وخارجه. فهو يوضح أن «كل علم هو ثقافة، له معايير لتصفية الزائف من الحقيقي والباطل من الصحيح، وأحيانًا أيضًا الخطأ غير الأخلاقي من الصواب الأخلاقي، وغير الجمالي من الجمالي، والمُدنَّس من المقدّس. ويكون النصّ المُصفَّى هو المعرفة محاطًا بنصوص فرعية ونصوص عليا ونصوص عميقة وسياقات مختلفة. وكل علم يجد ذاته ضمنيا في بنية معينة عادة ما تكون رأسيةً أو هرميةً بوجود منتجين ومستهلكين لتلك المعرفة. ويمكن تقسيم منتجي المعرفة إلى أساتذة وتلاميذ ومبتدئين تتخلّلها طبقاتٌ أفقيةٌ من الأقران."[26]

يفسّر غالتون مدى التقارب والتعاون بين عدة حقوق معرفية في مجال دراسات الصراع والسلام، ومنها علم النفس الذي يركّز على الأفراد عادةً على مستوى التحليل الجزئي (Micro analysis)، ويؤشر على مدى تحقيق السلام من خلال الاستجابة للاحتياجات

24. Paul Rogers and Oliver Ramsbotham, Then and Now: Peace Research-Past and Future, Political Studies, 1999, XLVII, p. 740
25. Ibid., p. 740
26. Johan Galtung, Peace Studies and Conflict Resolution: The Need for Transdisciplinarity, Transcultural Psychiatry, 2010, 47: p. 21

الأساسية لبقائهم وعافيتهم. في المقابل، يتولى علم الاجتماع تحليل التفاعل بين الأفراد والبنية القائمة، فهو بحكم التعريف أكثر علائقية وبالتالي بنيوية، ومن ثمّ فهو أكثر ملاءمة لفهم كيف تنتج العلاقات والبنيات العنيفة مزيداً من العلاقات العنيفة، وكيف قد تبدو بنية السلام بين الأفراد والجماعات بما يتماشى مع التحليل الكلّي (Micro analysis). وتدخل الأنثروبولوجيا، التي تركّز على المعنى والثقافة وتتعامل مع نطاق واسع من المجتمعات المتباينة جدًا، أيضا على الخط بحكم أنها أكثر ملاءمة لفهم كيفية إعادة الثقافات العنيفة إنتاج نفسها، وكيف ستبدو ثقافة السلام للأفراد والجماعات.

يدحض غالتون الاعتقاد السائد في علم الاجتماع التقليدي بأن العنف يكمن «في الطبيعة البشرية». ويشدّد على ضرورة بناء السلام في الثقافة وفي البنية، وليس في «العقل البشري». ويدعو أيضا للنظر إلى العنف ضمن سياق معين، فيكون هذا السياق هو «الصراع»، فيما يعتبر السياق الزمني هو «تاريخه بما فيه تاريخ المستقبل»، في إشارة إلى ضرورة مراعاة «مسار الصراع» أيضا مما يشكل في نظره خطأ يرتكبه الكثيرون في الممارسة.[27] من هذا المنطلق، يستحضر غالتون الثقافة في التمييز بين صراع مرئي وآخر غير مرئي.

في المقابل، تحلّل العلاقات الدولية النظام الدولي بطرق مماثلة لما يقوم به علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم السياسة والاقتصاد في تحليل أنظمة المجموعات، إذ تُحدد بنيات التفاعل والمعاملات الاقتصادية وممارسات السلطة وبناء المؤسسات، مع تركيز أقل على الجوانب الثقافية. ومن البديهي أن دراسات الصراع والسلام تحتاج إلى كل هذه التخصصات، تماماً كما تحتاج دراسات الصحة (المعروفة أيضاً بدراسات الطب، وهو مصطلح خاطئ آخر) إلى الفيزياء والكيمياء والتشريح وعلم وظائف الأعضاء والمرض وغيرها. ومع ذلك، فإن دراسات الصحة ليست مجرد مجموع متعدد التخصصات، بل هي مضطرة بفعل العلاج إلى التعامل مع الإنسان ككل، كما يجادل غالتون.[29]

يدور الجدل أيضا حول ثنائية السلام والعدالة ضمن اتساع نطاق التغييرات العلائقية والبنيوية المطلوبة خارج قاعة المفاوضات وما بعد صياغة نص الاتفاق. وأصبح حقل تسوية الصراعات

المستوى 1:	صراع مرئي	عنف مباشر	
المستوى 2:	صراع غير مرئي	عنف ثقافي	عنف بنيوي

الشكل 10: أصناف العنف تبعا للفرق بين الصراعات المرئية وغير المرئية (اقتباس من كتابات غالتون)[28]

27. Johan Galtung, "After Violence: 3 R - Reconstruction, Reconciliation, Resolution, TRANSCEND

28. Ibid.,

الشكل11: يوهان غالتون مرشح لجائزة نوبل للسلام عام 2016

يميل الآن إلى السير في المسار الطويل من مراقبة آليات التسويات المتفاوض عليها إلى الطرف الآخر من الطيف لمعالجة العدالة الإصلاحية والتعافي من الصدمات النفسية وتحقيق المصالحة. وقد حدد جون بول ليدراك (John-Paul Lederach) مثلا الطاقات الاجتماعية ضمن رباعية «الحقيقة والرحمة والعدالة والسلام»، بغية الانتقال من القضايا الشكلية أو البروتوكولية إلى قضايا الجوهر والتأثير الميداني. مجازياً، يتعين على الميدان أن يملأ الحُفر والأنفاق التي اكتشفها في الطريق نحو سلام مستدام.

وبين المفاوضات والمصالحة، ثمة مجموعة من التحديات المعقدة التي ينبغي معالجتها في التعامل مع الصراعات العرقية والحروب الأهلية ضمن منظور إليز بولدنغ التي تمسّكت بأن اتفاق الحاضر يحدد المستقبل على مدى «مئتي عام» بشكل استباقي.

يوضح الشكل 12 تسع مراحل نمطية لتطور الصراع من بدء الخلاف إلى المواجهة العنيفة (نتيجة التصعيد) إلى المصالحة (بعد المفاوضات). وتشمل المراحل الخمس الأولى حلقات سلبية بين الأطراف بداية من نواة الخلاف ثم التناقض والاستقطاب والعنف، ثم الحرب باعتبارها أعلى درجات التصعيد. في المقابل، تتدرج حلقات البحث عن التسوية من مساعي وقف إطلاق النار، ثم إبرام الاتفاق على وقف الاقتتال، ثم ترميم الانطباعات والمواقف وتطبيع العلاقات، قبل عقد المصلحة وهي آخر الخطوات في مسار صنع السلام.

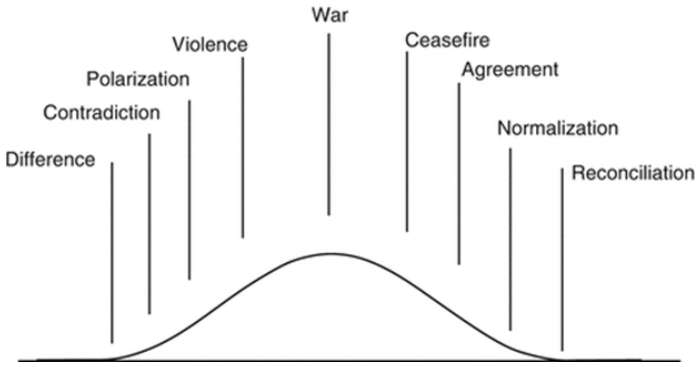

الشكل 12: مراحل تطور الصراع من نواة الخلاف وتدرج التصعيد، وخطوات صنع السلام

29. Johan Galtung, Peace Studies and Conflict Resolution: The Need for Transdisciplinarity, Transcultural Psychiatry, 2010, 47: p. 21

سبعة أنساق في تسوية الصراعات

يمكن اختزال تطور تسوية الصراعات في مساهمات خمسة أجيال من الباحثين والممارسين حتى الآن. وتختزل عالمة الاجتماع الأمريكية ماري باركر فولي (Mary Parker Follett) (1868-1933) الهواجس الفلسفية والمعيارية التي يتمسّك بها أهل هذا الحقل المعرفي الطموح بقولها: «لطالما اعتبرنا السلام حياة سلبية والحرب نهجًا نشطًا للعيش. لكن الحقيقة عكس ذلك تمامًا. فالحرب ليست الحياة الأكثر إرهاقًا، بل هي بمثابة راحة مقارنة بمهمة التوفيق بين خلافاتنا... والانتقال من الحرب إلى السلام ليس انتقالًا من الحياة المجهدة إلى الحياة السهلة، بل هو انتقال من العبث إلى الفعالية، من الركود إلى النشاط، من التدمير إلى الإبداع في نمط الحياة... سيتجدد العالم بأولئك الذين يرتقون فوق هذه السبل السلبية ويبحثون ببسالة، مهما كلفهم من مشقّة وعناء، عن السبل التي يتفق عليها البشر.» وقد أصدر ثلاثة من العلماء والمؤرخين البريطانيين في هذا المجال وهم هيو ميال (Hugh Miall)، وأوليفر رامسبوثام (Oliver Ramsbotham)، وتوم وودهاوس (Tom Woodhouse) خمس نسخ محدّثة من كتابهم المهمّ «تسوية الصراعات المعاصرة» بين 2005 و2025، ويصنفون تطور هذا الحقل حسب اجتهادات الأجيال الخمسة تبعا لهذا المسار الزمني:

1. **جيل الرواد** (حتى عام 1945): ظهور الأفكار المبكرة حول أبحاث السلام وتأسيس العلاقات الدولية كتخصص أكاديمي، وذلك أساسًا كرد فعل على الحربين العالميتين.
2. **جيل المؤسسين** (1945-1965): شهدت الفترة التالية للحرب العالمية الثانية إنشاء مراكز أكاديمية ومجلات متخصصة رسمية مكرسة لحل الصراعات، مع التركيز على تطوير عمليات مقبولة لجميع الأطراف.
3. **جيل المطوّرين** (1965-1985): مرحلة توسع وبناء إضافي لمفاهيم وممارسات هذا المجال.
4. **جيل المجدّدين** (1985 - 2005): ركز هذا الجيل على تحويل الصراعات في المجتمعات المنقسمة بعمق، مع توسيع النطاق ليشمل المجتمع المدني إلى جانب التفاعلات على مستوى الدول.
5. **جيل تسوية الصراعات برؤية كونية** (Cosmopolitan Conflict Resolution or universalizers): الجيل المعاصر يتعامل مع تسوية الصراعات في سياق التغير العالمي

السريع ومن خلال التعامل مع التوترات الدولية المعقدة برؤية كونية.

سعت هذه الأجيال الخمسة لبلورة تصورات ومنطلقات مختلفة إزاء دراسة الصراع أكاديميا والحد منه ميدانيا. واليوم، يمكن الاعتداد بسبعة أنساق من حيث النظرية والتطبيق والتقييم:

1) تنظيم الصراع (Regulation).

2) إدارة الصراع (Management).

3) تسوية الصراع (Resolution).

4) تحويل الصراع (Transformation).

5) علم الصراع (Conflictology).

6) بناء السلام (Peacebuilding).

7) دراسات السلام والصراع (Peace and Conflict Studies).

ويوضح الشكل 13 كيف ينطوي التعامل مع تعقيدات الصراع والسعي من أجل السلام على مراعاة خطوط التوازي بين مسار احتواء الصراع حسب درجة التصعيد مع مراعاة ما يقابلها على الطرف الأخر في مسعى صنع السلام أولا، وبناء السلام ثانيا. وعلى الرغم من تباين هذه الأنساق الستة، إلا أنه تتمسك بسبعة مبادئ مشتركة من أجل إنهاء الصراع وإحلال السلام:

1. ضرورة التعامل مع الأسباب الجذرية للصراع، وهذا فرق أساسي بين تسوية الصراعات وتسوية النزاعات.
2. إدراك مدى الحاجة لجهود متعددة التخصصات.
3. الوعي بأن من الممكن للصراع بحد ذاته أن يؤدي إلى تغيير اجتماعي إيجابي، وأن تسويته ليست دفاعًا أعمى عن استمرار الوضع الراهن، وأن العنف ليس بالضرورة رفيقًا حتميًا للصراع أو التغيير.
4. يتعين إجراء تحليل يتجاوز التركيز الحصري على المستوى (الفردي، الجماعي، الوطني، والدولي).
5. اعتماد «نهج عالمي متعدد الثقافات»، يكون حساسًا للسياق الثقافي لكنه متناغم مع مصادر الصراع العالمية.
6. الالتزام بهذا المجال كمشروع تحليلي ومعياري في آن واحد.
7. احترام العلاقة بين «النظرية» و«الممارسة» في البحث رغم المكانة الهامشية التي تُمنح للممارسة في الأوساط الأكاديمية.[30]

تبعا لهذه المبادئ السبعة، يستدعي تحليل الصراع وتفكيك عناصره الجمعَ

30. Paul Rogers and Oliver Ramsbotham, Then and Now: Peace Research-Past and Future, Political Studies, 1999, XLVII, p. 740

بين الروافد البنيوية والمجتمعية والفردية معا بالنظر إلى تشعّب أسباب الصراع بين العوامل البنيوية ضمن التركيبة السياسية والاقتصادية والثقافية (أو ما يمكن تسميته النظريات البنيوية Structural theories) والميول الفردية التي تكرّس ذاتية الفرد وبيئته العائلية والمجتمعية (أو نظريات الفرد Theories of the person). ويستحضر ذلك بعض مسلّمات علم الاجتماعي الكلاسيكي «دون أن ينفي أهمية الانعكاسية الذاتية للموضوع البشري فيما يقوم بتنظير التغيرات في المجال الاجتماعي.»[31]

لا يشكّل التداخل بين تلك العلوم الإنسانية والاجتماعية في دراسة الصراع ترفا أكاديميا بقدر ما يظلّ ضرورة حتمية بسبب جدلية التأثير والتأثر بين البنية القائمة وذاتية الفرد (Structure and Agency) في صيرورة التغيير الاجتماعي. ويزداد الاهتمام بهذه الجدلية المفتوحة على احتمالات التعايش تارة أو الصراع تارة أخرى في ضوء مؤلفات عالم الاجتماع البريطاني أنثوني جيدنز (Anthony Giddens) الذي بلور نظرية اجتماعية جديدة تتشبع بالمدرسة البرغماتية الأمريكية خاصة نظريات الفيلسوف الأمريكي جورج هيربر ميد (George Herber Mead). وكما يقول جيدنز، «يقترن مفهوما الفعل

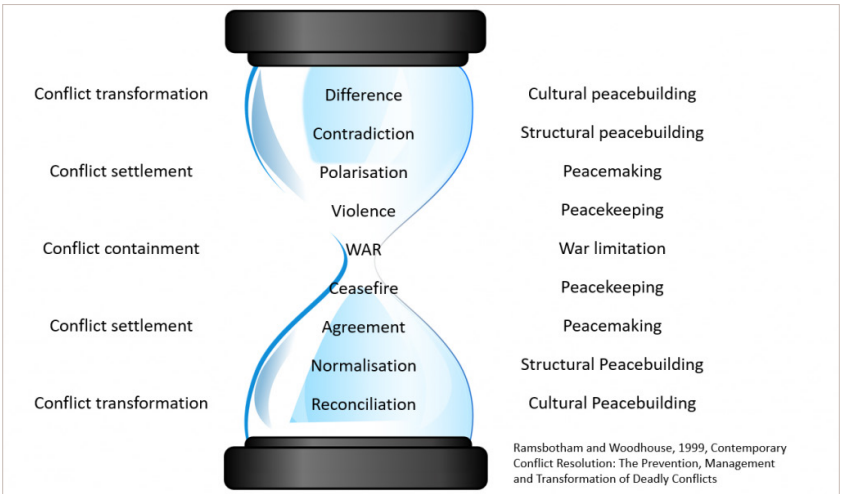

الشكل 13: خطوط التوازي بين مسار احتواء الصراع حسب درجة التصعيد مع مراعاة ما يقابلها على الطرف الآخر في مسعى صنع السلام

31. Walby, Sylvia. "Complexity Theory, Globalisation And Diversity", Department of Sociology, Lancaster University, April 2003. http://www.lancs.ac.uk/fass/sociology/papers/walby-complexityglobalisationdiversity.pdf

(الفردي) والبنية مع وجود بعضهما مع بعض. لكن الإقرار بهذا الاعتماد الثنائي المتبادل، وهو علاقة جدلية، يستلزم إعادة صياغة سلسلة من المفاهيم المرتبطة بكل من هذه المصطلحات وبالمصطلحات ذاتها.»[32] وعلى هذا المنوال، يشمل مصطلح «البنية الاجتماعية» عنصرين لا يمكن التمييز بينهما بوضوح: «نمط التفاعل كما يدلّ على العلاقات بين الأفراد أو المجموعات، واستمرارية التفاعل في الوقت المناسب.»[33]

ساهمت البنائية الاجتماعية في فتح باب الاجتهاد في العلوم الاجتماعية في النصف الثاني من القرن العشرين. فشهدت السبعينات تركيزا غير مسبوق على دراسة الهويات بعد انتشار مؤلفات هنري تاجفيل (Henri Tajfel) وغيره. ثم حلّت الثمانينات بتحوّل التركيز على دراسات الثقافات، فأصبح أغلب الكتاب والصحفيين وقتها يتحدّثون عن «حروب ثقافية» داخلية وخارجية في الولايات المتحدة خلال رئاسة رونالد ريجان (1981-1989). غير أنّ البحث الاجتماعي بدأ في التسعينات يهتم أكثر فأكثر بدراسة السرديات وتفكيك الخطاب السياسي ودِلالَتيْهما في استكشاف الثقافات والهويات لدى الأفراد والمجتمعات. وانعكس هذا التراكم المعرفي على تدريس مقررات نظريات الصراع وتسوية الصراع. يقول أستاذي وزميلي في جامعة جورج ميسن ريتشارد روبنستين (Richard Rubenstein) إنه يمكن تقسيم تلك النظريات إلى ثلاث مجموعات أساسية:

1. **نظريات الطبيعة البشرية:** تعتبر الفرد وحدة التحليل الرئيسية على أساس تمحيص ما «يوجد داخل الفرد» وما يتعلق بوعيه وسلوكه تحت مظلة نظريات التحليل النفساني ونظرية الاحتياجات البشرية الأساسية وغيرهما.
2. **نظريات البنية:** تتخذ من المؤسّسة الاجتماعية وما تشمله من علاقات بشرية أبوية وتراتبية ومتعددة الطبقات وحدة التحليل الرئيسية. أو بعبارة اخرى، فحص الوعاء أو «الصندوق الذي يوجد فيه الفرد». ومن أهم النظريات الواقعية السياسية والوظيفية ومعضلة القوة.
3. **نظريات الثقافة:** تنطوي على منظومة إبستمولوجية لتركيب المعاني كوحدة تحليل رئيسية من خلال التركيز على السؤال «ما هي خصوصيات الفرد». وتهتم أساسا

32. Anthony Giddens, "Central Problems in Social Theory: Action, Structure, and Contradiction in Social Analysis", University of California Press, 1979, p. 53
33. Ibid., p 53

بالعدسة المشتركة التفسيرية بين أفراد المجتمع والتي تساعد على فهم الظاهرة الاجتماعية، وتشمل مفاهيم وأليات تركيب المعاني وصناعة الأنا والآخر، ونظرية الهوية الاجتماعية، ونظرية التموقع والمنطلقات السردية.

لا خلاف على أنّ تصنيف هذه المجموعات الثّلاث من نظريات الصراع وتسوية الصراع يقدم تصوّرا منهجيا صائبا، ويجسّد مدى الانفتاح الذي يتّسم به الحقل كعلم متعدد الأضلاع أو عابر للتخصصات بين العلوم الاجتماعية. لكنّه تصنيف يظل في نظري ناقصا ولا يعكس الأنساق الجديدة في تفسير آليات التغير الاجتماعي. فهو لا يشمل النظريات المعاصرة التي ظهرت في السنوات الماضية في ذروة الانتفاضات والثورات والتمسّك بإرادة القاعدة في توجيه السّياسات العامة سواء من قبل شباب الانتفاضات في العالم العربي عام 2011، أو حركة 99% في الولايات المتحدة عام 2012، أو حركة السّترات الصفراء في فرنسا عام 2018، أي جيل زي Z عام 2025. لذلك، أضفتُ مجموعة رابعة أسميها **نظريات الفعل الجماعي** (Theories of Collective Action)، وتتخذ من ديناميات المجال العام، وتموقع حركات الاحتجاج، والتضامن مع الآخرين داخل المجموعة الاجتماعية، وعدم الانصياع لإرادة المجموعة الخارجية (الدولة، الحكومة، مراكز القوة، الشرطة...) وحدة التحليل الرئيسية. وتشمل هذه الفئة نظريات الحركات الاجتماعية، ونظريات الثورة، وعصبيات التضامن، ونظرية حقوق الإنسان، وما بعد الحداثة وغيرها.

في السياق ذاته، كان عدد من أساتذة العلوم السلوكية والاجتماعية في جامعة جورج ميسن في فرجينيا قد اجتمعوا عام 1979 لتخيّل ومناقشة الصيغة المنشودة لشهادة أكاديمية عليا في تخصص «تسوية الصراعات». وكان من ثمرة هذا التآلف تأسيس مركز ثم معهد عال لتدريس ثنائية «تحليل وتسوية الصراع» (Conflict Analysis and Resolution). وفي عام 1981، استقبلت الجامعة أول فوج طلاب في برنامج الماجستير في علم اجتماعي قائم بذاته ومستقلّ بطموحه في التغيير قبل أن منحت أول دكتوراه في هذا التخصص عام 1988. واستمر تطوّر هذا العلم إلى أن قرّرت جامعة جورج ميسن عام 2010 تأسيس أوّل كلية في العالم متخصّصة تحت إسم «كلية كارتر لدراسات الصراع وبناء السلام». وعلى غرار هذا الإنجاز في إدخال الصراع إلى المختبر الأكاديمي، أصبح البحث الشمولي (من زاويتيْ البنية والفرد معا) ينمو في بعديْه النظري في الجامعات والعملي في مناطق الصراع بمنأى عن وصاية علم

السياسة أو العلاقات الدولية التي غلبت عليه خلال الثلثين الأوّليْن من القرن العشرين. وهو حاليا ينفصل تدريجيا عن وصاية العلاقات الدولية وعلم السياسة اللذين يعتدّان بأنهما «أصحاب الاختصاص» التاريخي في الصراعات التي كانت في حقبة بين الدول، وليس داخل الدول، هي السمة الغالبة على شؤون المرحلة خلال القرن العشرين.

ازداد عدد الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الغربية التي تمنح شهادات عليا في هذا التخصّص الجديد في العقود الثلاثة الماضية. فقرّرت جامعة جورج تاون في واشنطن مثلا تأسيس برنامج ماجستير في دراسة الصراع عام 2005. وأصبحت جامعات أخرى تمنح شهادات الدكتوراه مثل جامعة كينيسو في ولاية جورجيا الأمريكية في «تسوية الصراعات الدولية»، وجامعة منيتوبا الكندية في «دراسات السلام والصراع»، وجامعتيْ برادفورد البريطانية ونيو إنجلند الأسترالية في «دراسات السلام»، وجامعة بير إيلان في إسرائيل ضمن برنامج «إدارة وتسوية الصراعات والمفاوضات» باللغة العبرية. وتزداد القناعة بهذه الرّؤية المتكاملة بين جلّ المؤسسات التي تعنى بدراسات الصراع والسلام ومن أحدثها مركزَ دراسات النزاع والعمل الإنساني في معهد الدوحة للدراسات العليا والذي يتوخى «تحقيق الاستجابة الفعالة المثلى للنزاعات والحاجات الإنسانية المرتبطة بها من خلال مأسسة المعرفة المتجذرة إقليميًا وثقافيًا في هذا المجال»، ويشدّد في الوقت ذاته على «ضرورة فهم السياقيْن التاريخي والثقافي للتحدّيات التي تواجهها المنطقة (العربية) من أجل بلورة منهجيات وسياسات نقدية وإبداعية.»[34]

34. مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، صفحة الموقع
https//:www.dohainstitute.edu.qa/AR/academics/chs/pages/default.aspx

أصوات نقدية

أصوات نقدية

ثمّة مجازفة عندما يلوّح بعض مهندسي استراتيجيات وقف إطلاق النّار أو وسطاء المفاوضات داخل الأمم المتحدة أو خارجها أحيانا بأنّ رؤيتهم «واعدة» في تغيير ديناميات الصراع أو صنع السلام أو بنائه في شتى بؤر الصراع، أو أنّها تستند الى علم «كوني» (universal) أو «كوسموبوليتاني» (cosmopolitan) أو «عالمي» (global) من المفترض أن ينفع في دول الشرق والجنوب كما يجزم جدواه في دول الغرب. ومن الجليّ أنّ هذه قناعة تنمّ عن سوء تقدير معرفي أو ربما ادّعاء كولونيالي يكرّس «مركزية» المدرسة الأمريكية في هذا العلم الحديث، وتزيد في السؤال الملحّ حول مدى «عالمية» هذا الحقل المعرفي.

يقول بعض المنتقدين «هناك الكثير من نظريات تسوية الصراعات وإحلال السلام من المنظور الغربي. لكن المشكل الرئيسي يظهر عندما يتعلق الأمر بالممارسة، إذ لا يوجد تحديد واضح للنظريات المناسبة لحالات محددة.»[35] وفي أحسن الأحوال، يقرّر بعض الأساتذة الأمريكيين مرور الكرام، كما جاء في المقدمة، على ما يصنفونه «المنطلقات غير الغربية» (non-Western approaches) في تدريس تسوية الصراع. ومنذ البدء، تنطوي تلك التسمية على معضلة التبسيط التهميش أيضا. فما كان مصدره أمريكيا أو أوروبيا اعتبروه «قاعدة» أو «محورا» في الأدبيات. أمّا ما ظهر في ثقافات وشعوب أخرى، فوضعوه في خانة «غير غربي»! ويبدو هذا الموقف غبنًا معرفيًا غير مبرّر حتى وإن أبدوا من قبيل اللياقة الأكاديمية تواضع الأغلبية باعترافها بما تعتبره «مساهمة الأقلية».

في دراسة مثيرة بعنوان «إنهاء الاستعمار من تسوية الصراعات: مواجهة العنف الأنطولوجي لتيار التغريب»، تقول بولي ووكر (Polly Walker) إنّ هذا التخصص يكرّس «عنفا أنطولوجيا ويقمع أصوات السكان الأصليين عن التعبير عن تصوراتهم للعالم واستعراض تجاربهم. وفي معظم ورشات التدريب والبحث والممارسة، يتم الترويج للأساليب والطرق الغربية في فض النزاعات على أنها ملائمة لجميع الثقافات بما فيها الأصلية.»[36] وتنحو ووكر بهذا الموقف منحى قلة من المنظرين والممارسين الغربيين

35. Yasmine Zein Al-Abedine, "Western Theories on Conflict Resolution and Peace Building: A Critique", Proceedings of 132nd, The IIER International Conference, Rome, Italy, 20th -21st October 2017

36. Polly o. Walker, "Decolonizing Conflict Resolution: Addressing the Ontological Violence of Westernization", American Indian Quarterly, summer & fall 2004, vol. 28, nos. 3 & 4

أبرزهم يوهان غالتون وجون بول ليدراك اللذان يقولان إنّ استخدام «قوّة الثقافة المهيمنة يجعل المناهج الغربية تدّعي السيطرة في مجالات فض الصراعات والوساطات». ويوضح غالتون كيف أن «الغرب يتمتع بالقوة ولديه ميول نحو إقحام مفاهيمه وتطبيقها عند تأسيس فض الصراع.»[37]

بغض النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع تهمتيْ «الاستعمار» أو «الهيمنة»، تتمسك عدة أصوات من أنصار المدرسة النقدية الليبرالية بالقول بوجود «استعمار أنجلو-أمريكي» لهذا الحقل، ويجعل بالتالي حلم غالتون بتأسيس علم كوسموبوليتاني (Cosmopolitan conflict resolution) بعيد المنال. قد يكون من السهل السفر إلى مجتمعات أخرى كوسيط أو خبير في تسوية الصراعات، أو ناشط باسم المجتمع المدني، أو مبعوث إحدى المنظمات غير الحكومية بنظرة أحادية من الغرب إلى الشرق أو الجنوب. لكن ليس من الهين أن يعبر المرء بين الثقافات المختلفة ذهابا وإيابا، أو يجد المرونة الذهنية والسلوكية الكافية في التفاعل إيجابيا مع السكان المحليين وفهم رؤاهم وقناعاتهم من الداخل، وليس من رؤية القادم من بعيد. لذلك، يصبح حوار وتفاعل الثقافات ضرورة قصوى في هذا المجال.

ثمّة نقاش مفتوح حول القصور في تركيب علم اجتماعي عالمي ومتعدد الثقافات لتسوية الصراعات. وتتوالى الانتقادات في مسألتين أساسيتين: 1) مدى تجاهل الحيثيات الثقافية لمختلف الشعوب والحضارات. ويبدو أنه يتجاوز الفروق الدقيقة في وجهات النظر العالمية بين الغرب والثقافات الأخرى. ويشير بعض الباحثين مثل كيفن أفروك (Kevin Avruck) وبيتر بلاك (Peter Black) إلى أن النماذج الغربية السائدة لتسوية الصراعات لا تعترف باختلافات الثقافة ولا تتكيف معها، مدعية أن تقنياتها «تتخطى الحدود الثقافية».[38] ويوجهان نقدهما إلى هيمنة المناهج الغربية في تسوية الصراعات بالقول إن «من المدهش كيف أن «المنطلق العالمي» لتسوية الصراعات غالباً ما يتبين هو الذي يعبر بدقة عن قيم المنظّر نفسه، غير أن غالبية المنظرين ينتمون في الأغلب إلى البنيات الفكرية الغربية.[39]

37. Polly o. Walker, "Decolonizing Conflict Resolution: Addressing the Ontological Violence of Westernization", American Indian Quarterly, summer & fall 2004, vol. 28, nos. 3 & 4
38. Avruch, Kevin, and Peter Black, Ideas of Human Nature in Contemporary Conflict Resolution Theory, Negotiation Journal 6.3 (1990): 226-27.
39. Avruch, Kevin, and Peter Black, The Culture Question and Conflict Resolution, Peace and Change, 16.1 (1991): p. 39

توصّلت ووكر إلى أن النماذج الغربية القائمة على حل المشكلات ليست عالمية ثقافياً كما يدعي بعض الكتّاب، بل إنها تعكس أسساً ثقافية غير معترف بها في الرؤية الغربية للعالم. وتؤكد كذلك أن ادعاءات الرؤية الثقافية الكونية في النماذج الغربية تمثل شكلاً من أشكال العنف الوجودي بتهميش طرق الشعوب الأصلية في تحويل الصراعات. ويبدو أن وعْدَ الكونيَّة (Cosmopolitanism) في تحويل الصراعات أشبه برحلة ذهاب بلا عودة من أوروبا وأمريكا الشمالية إلى بقية العالم. ولا يوجد تمثيل متبادل بين المنطلقات الغربية وما يُسمى «المنطلقات غير الغربية»، حيث تُحشَد المفاهيم والممارسات الصينية والهندية والفارسية والتركية والعربية والأفريقية وأمريكا اللاتينية معًا باعتبارها جزءًا من «الآخر».

خلال تدريسي «نظريات الصراع وتسوية الصراعات» في جامعة جورج ميسن، تجدني حريصا على تخصيص أسبوعين على الأقل كلّ موسم لدراسة خمسة منطلقات تم اعتمادها منذ قرون طويلة في المنطقة العربية وآسيا وأفريقيا وهاواي، وهي المنطلق الإسلامي العربي، والمنطلق البوذي، ومنطلق هوبونوبونو Ho'oponopono في جزر هاواي، ومنطلق أوبونتو Ubuntu للعدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا، ومنطلق جاساسا (Gacaca)أو «العدالة عبر العشب» في رواندا وبقية وسط أفريقيا في التعامل مع الصراع. في الوقت ذاته، أدعو الطلبة للتأمل في مقارنة أدوات واستراتيجيات التدخل في الصراعات ومدى الفارق بين 44 من الاستراتيجيات الغربية مقابل 250 من الاستراتيجيات «غير الغربية» أي الأفريقية والعربية والهندية وغيرها. ومن أقوى الأمثلة نجاح روندا خلال عشرين عاما في الاعتماد على محاكم جاساسا في تدبير ملفات العدالة الانتقالية عقب حرب الإبادة لقرابة مليون شخص بين الهوتو والتوتسي عام 1994. وهي عملية ساهمت في تحقيق المصالحة الوطنية وتجاوز حقبة الإبادة العرقية في البلاد كانت ستستغرق ربما مائتي عام لو تم تطبيق الاستراتيجيات الغربية.

حسب التقدير الغربي السائد، لا تبدو العديد من المجتمعات وثقافاتها وبراغماتياتها في التعامل مع الصراع والسلام مؤهلة لأن تكون جزءًا من أدبيات وثقافة التسوية العالمية المعاصرة للصراعات. في الوقت ذاته، يميل معظم العلماء والممارسين الغربيين إلى تصوير الصراعات في المنطقة العربية وما بعدها على أنها مجرد صراعات «عرقية Ethnic». وتصبح فكرة العرق هي التصنيف الذي يغطي التعقيد الذي لا يكترثون بتحليله بعمق. وبالتالي، يعتبرون الصراع العربي الإسرائيلي «عرقيا»، وتداعيات الصراعات الممتدة في السودان «عرقية»، وعدم الاستقرار في لبنان كدولة هشة «عرقيا» أيضا دون تمحيص.

خطوة إلى الأمام..
نحـــو صراعلوجيا

خطوة إلى الأمام.. نحو صراعلوجيا

انطلقتُ في أبحاثي في الأعوام الأخيرة من رسم دائرة أوسع للبحث، وتنويع أدوات التحليل، وتسليط الضوء على مناطق جديدة في سلوك الإنسان ووعيه، وحتى لا وعيه، على أساس القيام بأكبر مجهود من التمحيص والتحري، وأن الصراع قد يبدو غير قابل للتفسير ما لم يكن هامش المراقبة واسعا بما يكفي ليشمل السياق الذي يحدث فيه. ولا يقتصر على مجال العلوم الاجتماعية فحسب، بل يستوعب أيضا جميع المعارف البشرية العلمية والعقلانية والمعرفة الحدسية والعاطفية. وبلورتُ مفهوما بديلا هو «صراعلوجيا» يتوخى تحقيق برغماتية أعلى في تحقيق مخرجات ما يعد به حقل تسوية الصراعات في صيغته التقليدية، بما يقترب من دور الطبيب في تحديد أعراض المرض وأسبابه وتقديم وصفة العلاج للجسم المريض من منظر الطب الشمولي (Holistic medicine). وبالتالي، يمكن اعتبار صرعلوجيا خطوة إلى الأمام على طريق طب المجتمعات والدول والعلاقات الدولية بين شفافية التحليل وبرغماتية الحلول المقترحة للخروج من دوامة الصّراعات والأزمات والعنف على مختلف المستويات الفردية والعائلية والمؤسسية والدولية.

في المقابل، تزداد القناعة بأن دراسات الصراع والسلام لا تزال مثناترة بين علم السياسة والعلاقات الدولية بشكل يكاد يحصرها في الإطار البنيوي فقط، ولا يسخّر لها ما يوازيها في سلوك الفرد ونظريات علم النفس الاجتماعي وتأثير الثقافة والدين مثلا على مواقف التعصب والتطرف ونظرية الحروب الثقافية التي انتشرت في حقبة الثمانينات من القرن الماضي. في دراسة بعنوان «العجز النظري في دراسة الحرب»، يوضح توماس كوزاك (Thomas Cusak) أنه على الرغم من أن «الحرب لا تزال مشكلة اجتماعية رئيسية»، إلا أنه من المطمئن معرفة أنه «في العقود القليلة الماضية، كان هناك عدد كبير من الباحثين في علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى ممن كرسوا جهودًا كبيرة لدراسة أسبابها وعواقبها.»[40]

صراعلوجيا مزيجٌ من «صراع» و«لوجيا» وفي الأصل اللاتيني «لوغوس» (Logos)، ويعني الأرضية والرأي والنداء والكلمة والخطاب والسردية. وأصبح "Logos"

40. T R Cusak, On the theoretical deficit in the study of war, The process of war. Advancing the scientific study of war, S A Bremer & T R Cusak (eds), Gordon and Breach Publishers, Amsterdam, 1995, p 191.

مصطلحا متواتر الاستخدام في الفلسفة الغربية بدءا من الفيلسوف هيراكليتس الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد الذي استخدم اللفظ بمعنى النظام والمعرفة. وينسج على هدي سوسيولوجيا، وسيكولوجيا وأنثروبولوجيا، وجينيالوجيا ، وبقية «ال-----جيات» التي تفرّعت تاريخيا من أمّ العلوم: الفلسفة منذ عهد الإغريق. ويستند الكتاب في تركيزه على تطوير المعرفة بتعقيدات الصراع إلى أربعة منطلقات إبستمولوجية. أوّلا، يستمدّ غايته من تطوّر العلوم وتجاوز الفصل بين حقول المعرفة المتشعبة، هو مفهوم «الشبكية» الذي لا يعترف بأي حدود معرفية بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والطبيعية، كما تناولها عالم المستقبليات المهدي المنجرة في كتابه «عولمة العولمة». ويمكن تصور مفهوم «صراعلوجيا» بمثابة خطوة ثانية في مسيرة علم اجتماعي مركب من عدة تخصصات، وبلورة مدرسة جديدة في هذا المجال، وتوسيع المجال لها في المؤسسات الجامعية والديبلوماسية والبحثية من أجل ترسيخه كواحد من التخصصات العلمية، ليس لفهم طبيعة الصراعات الدولية فحسب بل وأيضا للتوصل إلى حلول عملية.

لا يرمي المفهوم الجديد صوب إعادة تركيب التاريخ النظري لتسوية الصراعات، ولا أن يدافع عن أي «استثناء» عربي أو إسلامي أو شرقي كما لو نحن في حلبة التباري بين «مفاهيمنا» العربية و«مفاهيمهم» الغربية، أو أحقية «أصالتنا» على «معاصرتهم»، أو يجادل بشأن أحقية «الملكية الفكرية» مع الغرب في تطوير معرفة علمية بتعقيدات الصراعات وسبل تسويتها والحد من تداعياتها السلبية. لكنه يتمسك بحتمية التراكمات التاريخية وجدلية التكامل بين ما أنتجته موجات الممارسة عبر العصور القديمة والحقبة الراهنة في التنظير والتدوين في مجال التعامل مع الصراعات.

لم يستهدف هذا العدد إعادة تركيب التاريخ النظري لتسوية الصراعات كعلمٍ اجتماعيٍ ناشئٍ، ولا أن يدافع عن أي «استثناء» عربي أو إسلامي أو شرقي كما لو نحن في حلبة التباري بين «مفاهيمنا» و«مفاهيمهم»، أو أحقية «أصالتنا» على «معاصرتهم»، أو يجادل بشأن أحقية «الملكية الفكرية» مع الغرب في تطوير معرفة علمية بتعقيدات النزاعات وسبل تسويتها والحد من تداعياتها السلبية. لكنه يتمسك بحتمية التراكمات التاريخية وجدلية التكامل بين ما أنتجته موجات الممارسة عبر العصور القديمة والحقبة الراهنة في التنظير والتدوين في مجال التعامل مع الصراعات. لن يفضي النقاش حول أفضلية «مفاهيمنا» أو «مفاهيمهم»، أو غلبة القوة، أو أيّ من «تخريجات» لمقولة «صراع الحضارات» إلا إلى نزاعات عقيمة الجدوى بين أفراد ومؤسسات يحملون الهمّ ذاته وتتحدى الصعاب من أجل إخراج الشعوب المتقاتلة من دوامة الموت والتطرف والإقصاء. وقد حان الوقت أيضا للتحلل من نمطية «النزاع العرقي» الذي تستسهله الأدبيات الغربية في وصف جل صراعات المنطقة العربية والمجتمعات النائية الأخرى.

إذا كانت بدايات القرن الحادي والعشرين تتّجه نحو تركيب علم عالمي منفتح على شتى النظريات والممارسات المستوحاة من كافّة الحضارات، فإن ثمة حاجة ماسّة لتكافؤ الفرص بين الباحثين في إدماج ما تراكم لدى شعوبهم من أدبيات هذا العالم بعيدا عن السجال بشأن أي «مركزية» أنجلو-ساكسونية أو «أقليات» غير غربية أو تكريس الترجمة للمؤلفات العربية. لم يستقر الميزان بعد في إيجاد توازن عملي معقول بين النّظرية والممارسة، ولا بين التأطير النظري الأنجلوساكسوني في الغرب وحصيلة الممارسات التقليدية لدى شعوب الجغرافيات الأخرى. لذلك، يظل الباب مفتوحا أمام المنظور الغربي لتسوية الصراعات أن ينفتح بشكل مناسب على الإقرار بجدوى تلك الممارسات الأصيلة التي تتداخل فيها الاعتبارات المجتمعية والثقافية المحلية سواء عند العرب أو المسلمين أو البوذيين أو الأفارقة أو غيرهم من المجتمعات التقليدية. وتمس الحاجة أيضا للتوافق على تاريخانية جديدة في تركيب هذا العلم بامتدادات عالمية وانفتاح على سائر الأفكار والمدارس والممارسات. وهي تاريخانية لا تبتعد في فحواها عن أنّ التغيير الاجتماعي أو التطوّر التاريخي «يخضع لقوانين التعاقب غير المشروطة التي تعطي التاريخ وجهة أو اتجاها» (المعجم النقدي لعلم الاجتماع، 2007) كما تغطي لهذا العلم تواتر روافده التاريخية في استكمال مرحلة التدوين والتنظير.